التحليل الجغرافي لمشكلة الغذاء في اليمن

د. عباس فاضل السعدي *

مقدمـــــة

ظلت مشكلة الجوع وسوء التغذية تواجه العالم منذ سنوات بعيدة . ولم تتحقق الامال التي كانت معقودة على الثورة الخضراء التي ظهرت في بعض الدول الاسيوية ، حيث اعترضتها عقبات كثيرة ، فنية واقتصادية واجتماعية ، فحدت من مدى النجاح وعمقه في بلاد نائية اخرى .

لهذا ازداد اهتمام دول العالم بمشكلة الغذاء واصبح من اهم واجبات الدولة الزاما توفير الامن الغذائي لمواطنيها ، حيث أخذ الغذاء يحتل مركز الصدارة من كل مشكلة .

وقامت الهيئات الدولية بترويج المفهوم الجديد للامن الغذائي العالمي . حيث يهيء لنا هذا المفهوم مرقبا نرصد منه تطورات الماضي وتحديات المستقبل ، هدفه النهائي ان يكون كل الناس قادرين ، في جميع الاوقات ، على أن ينتجوا ويشتروا ما يحتاجون اليه من غذاء (١) .

ويركز المفهوم الجديد للامن الغذائي وكما اقرته لجنة الامن الغذائي العالمي على ثلاثة أهداف هي (٢) :

١ ــ ضمان انتاج امدادات كافية من الاغذية .

٢ ــ تحقيق اكبر قدر من الاستقرار في تدفق الامدادات الغذائية .

٣ ــ ضمان حصول جميع المحتاجين على هذه الامدادات .

---

* استاذ مساعد بجامعة بغداد كلية الاداب قسم جغرافيا .

ولكن أين موقع دول العالم النامي ، ومنها الجمهورية العربية اليمنية ، من هذا المفهوم ؟ وهل تحققت أهداف المفهوم الجديد للامن الغذائي لتلك الدول ؟

تتضح الاجابة عن هذا السؤال من خلال معرفتنا للوضع الغذائي وحالة النمو السكاني خلال عام ١٩٨٠ . ففي العام المذكور **تخلف الانتاج الغذائي والزراعي عن مواكبة النمو السكاني في اكثر من ستين بلدا ناميا** . بل ان اكثر من خمسة عشر بلدا أصبحت تنتج من الاغذية اقل مما كانت تنتجه في سنة ١٩٧٠ (٣) .

وحتى عام ١٩٨٢ حين كانت المحاصيل طيبة ، على المستوى العالمي ، فان حصة الفرد من انتاج الغذاء قد انخفضت بنسبة ٩ بالالف في البلدان النامية ذات اقتصاديات السوق . وللسنة الثانية على التوالي هبط بشدة نصيب الفرد من الانتاج في البلدان الاقل نموا ، كما تزايدت حالات الطوارىء (٤) .

وتستورد البلدان النامية حاليا اكثر من (١٠٠) مليون طن من الاغذية سنويا (٥) . وتبلغ ديون العالم الثالث نحو (٧٠٠) مليار دولار (٦) .

وبحلول سنة ٢٠٠٠ من المتوقع أن يبلغ عدد الجياع في العالم مليار نسمة (٧) ، وسيعاني من الفقر المطلق في افريقيا جنوب الصحراء أربعة من بين كل خمسة اشخاص (٨) .

والجمهورية العربية اليمنية هي واحدة من بين بلدان العالم النامي التي تعاني من مشكلة الغذاء . اذ تفاقمت ازمة نقصان المواد الغذائية فيها خلال سنوات القحط ابان المدة ١٩٦٦ — ١٩٧٣ ، مع تزايد الطلب عليها وتدهور انتاجها (٩) .

ومع انفتاح اليمن على العالم الخارجي في السنوات التي اعقبت قيام الثورة، ثم ازدياد القوة الشرائية وبخاصة لدى سكان المدن ، أصبح القطاع الزراعي عاجزا عن سد احتياجات السكان المتزايدة من السلع الزراعية (١٠)، واصبحت المستوردات من هذه السلع تشكل في عام ١٩٨١ نحوا من ٣٧٪ من قيمة اجمالي الواردات . وتعادل قيمتها أيضا حوالي ٦٩ ضعفا من مجموع صادراتها الزراعية. ارتفعت في عام ١٩٨٢ الى ٢٢٠ ضعفا ، بسبب تدني الصادرات الزراعية الى أقل من ثلث قيمة تلك الصادرات في عام ١٩٨١ (١١).

وبقي قطاع تربية الحيوان يعتمد على الاساليب القديمة بالرغم من انه يساهم بحوالي ٣٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي (١٢) .

ولقد تضمن البرنامج الانمائي الثلاثي لاعوام ٧٤/٧٣ و ٧٥/٧٤ و ٧٦/٧٥ أن يكون معدل التنمية الزراعية في حدود ٦٪ سنويا ، بحيث يستطيع هذا القطاع

بلوغ مرحلة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية (النباتية والحيوانية) ، الا انه لم يتم تحقيق تلك النسبة المتوخاة (١٣) .

ويهدف هذا البحث الى معرفة وتحليل ابعاد المشكلة التي يواجهها الامن الغذائي في الشطر الشمالي من اليمن وتقييمها الجغرافي ، وتحديد حجم الفجوة الغذائية وتوقعاتها المستقبلية .

ولتحقيق الهدف الذي سعت هذه الدراسة الوصول اليه ، تضمن البحث دراسة النقاط الاتية :

١ ــ الامكانيات الزراعية وتحديد الاسس الجغرافية لتلك الامكانيات . وقد تطلب ذلك دراسة موارد البلاد (الارضية والمائية والبشرية والمالية) .

٢ ــ التركيب المحصولي والانتاج الحيواني ودراسة المؤشرات الاقتصادية لكل مجموعة غذائية سواء كانت زراعية أو حيوانية .

٣ ــ الميزان التجاري والامن الغذائي حيث يمكن من خلاله تحديد حجم الفجوة الغذائية .

٤ ــ الطاقة الغذائية والوضع الصحي ، ومن خلال هذه النقطة يمكن التعرف على مقدار الامدادات الغذائية التي يحصل عليها السكان مثل السعرات الحرارية والبروتينيات والدهون ، وعلاقة تلك الامدادات بالوضع الصحي في القطر .

٥ ــ خاتمة تتضمن ابرز النتائج التي توصل اليها البحث ومقترحات قد تسهم في علاج المشكلة الغذائية التي يعاني منها السكان .

وفي الختام يود الباحث ان يقدم جزيل شكره وتقديره للاخ الاستاذ الدكتور داود سلوم لتفضله بمراجعة الجانب اللغوي من البحث .

الامكانيات الزراعية في اليمن

يتميز القطر اليمني بتعدد بيئاته الجغرافية ، المناخية والطوبوغرافية ، وتعدد موارده الطبيعية والبشرية . وهذه ميزات تجعل الوصول الى الامن الغذائي مقارنة بمعدل التزايد السكاني .

وهذا يتطلب منا التعرف على حدود الامكانيات الجغرافية للانتاج الزراعي في القطر اليمني كالموارد الارضية والموارد المائية والموارد البشرية . وفيما يلي استعراض لهذه الامكانيات لنتعرف من خلالها على واقع اليمن ومدى امكاناته في توفير الغذاء ، وقابليته في سد احتياجات السكان منه :

١ ــ الموارد الارضيــة :

تبلغ مساحة القطر اليمني حوالي (٢٠) مليون هكتار ، اي حوالي ٥ر١٪ من مساحة الوطن العربي . وتتوزع استعمالات الارض بــين أراضي زراعيــة مستغلة (في الانتاج النباتي والحيواني) ، وأرض قابلة للزراعة ولم تستغل بعد ، واخرى تزرع هامشيا ، وغيرها لا تصلح للزراعة (الاراضي البور) ، كما هــو واضح في الجدول الاتي :

(جدول رقم ١)
استعمالات الأرض في اليمن

نــــوع الاستعمـــــال	المساحة (مليون هكتار)
الأراضي المزروعـة	٥ر١
الأراضي القابلة للزراعة	٠ر٢
الأراضي المشغولة بالغابات	٦ر١
الأراضي التي تزرع هامشياً	٠ر٢
الأراضي البـــور	٩ر١٢
المجمـــــوع	٠ر٢٠

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برامج الامن الغذائي العربــي ، ج٢ (الموارد الطبيعية) ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، اغسطس (اب) ١٩٨٠ ، مقابل ص ٦٠٢ .

يشير جدول استعمالات الارض في اليمن و (شكــل ١) الــى ان الجبال والصحاري تغطي معظم اراضي القطر اليمني حيث تشغل ما يقرب من ثلثي مساحة البلاد (٥ر٦٤٪) ، واغلبها يتوزع في خمس محافظات هي صنعاء ، الحديــدة ، صعدة ، البيضاء ، حجة . بينما الاراضي القابلة للزراعة لا تشغل سوى عشر المساحة ، وبقدرها مساحة الاراضي التي تزرع هامشيا مرة كل ٤ ــ ٥ سنــوات تبعا لتوافر المطر او الري . وحوالي ثلثي الاراضي الهامشية يقع في محافظــات صنعاء ،الحديدة ، حجة .

ولا تحتل الاراضي المشغولة بالغابات سوى نسبة قدرها ٨٪ من المساحة العامة للقطر اليمني ، حيث يقع اربعة اخماسها في المرتفعات الجنوبية وتهامة . وبأقل من نسبة الغابات (٥ر٧٪) تكــون حصــة الاراضي المزروعة بمحاصيــل مختلفة . يتوزع أغلبها في أربع محافظات (صنعاء ، اب ، تعز ، الحديدة) مقابــل « ١٪ في اليمن الجنوبي والمملكة العربية السعودية » (١٤) .

وتختلف امكانيات الموارد الارضية ، لا سيما التربة والمناخ ، من اقليم لآخر داخل القطر اليمني . وتتضح حدود تلك الامكانيات من استعراض الاقاليم الآتية (١٥) :

ا ــ **اقليم سهل تهامة :** تتصف اراضي سهل تهامة بالاستواء في مناطق ، والتموج في مناطق اخرى . تقطعها عدة اودية ضحلة ، وتفصلها اراض مرتفعة قليلا وكثبان رملية لا سيما في المناطق المحاذية لطريق الحديدة ــ تعز . وتجري فيها بعض السيول المنحدرة من الجبال التي تجاور الاقليم من ناحية الشرق .

وتتميز الجهات الشرقية من سهل تهامة (قرب المرتفعات) بكثرة وجود الحصى والحصباء والحجارة . في حين تكثر الكثبان الرملية المتحركة قرب الساحل . وبينما توجد تربة طينية رملية خفيفة خصبة حول مجاري الاودية وبعض الحصى والرمال في بطونها ، فان التربة الرملية المالحة هي السائدة قرب الساحل.

وعلى العموم تعتبر تربة الاودية من أفضل أنواع الترب الموجودة في سهل تهامة لانها تربة منقولة من الاقليم الجبلي المحيط بها ، اذ نقلتها وألقت برواسبها في بطون الاودية مكونة طبقة من التربة المفككة . وتتكون في الغالب من مفتتات اللافا التي جرفتها السيول . وهي تربة خصبة وتتجدد خصوبتها باستمرار بعناصر عضوية ومعدنية . وتحتوي على نسب معقولة من الدبال العضوي والصلصال ، وهي غنية أيضا بالمياه . لا سيما في الدالات المروحية (المراوح الفيضية) قرب المرتفعات .

اما مناخ سهل تهامة فهو صحراوي يتصف بارتفاع درجة الحرارة (٣٢ م صيفا و ٢٤ م شتاء) وارتفاع نسبة رطوبة الهواء (٦٠ ــ ٨٠٪) ، بالاضافة الى قلة الامطار ، حيث يتراوح متوسط المطر السنوي بين ١٠٠ و ٢٠٠ ملم يزداد الى ٣٠٠ ملم عند أقدام التلال (١٦) .

وتبلغ مساحة الاقليم الاجمالية حوالي مليوني هكتار منها ربع مليون هكتار تزرع سنويا . ونحو (٦٠٠) الف هكتار تزرع هامشيا مرة كل ٣ ــ ٥ سنوات في المتوسط تبعا لكمية الامطار المتساقطة .

ب ــ **اقليم الهضبة الوسطى :** تقع في الجزء الاوسط من اليمن ، ممتدة من حدوده الجنوبية الى حدوده الشمالية . وتتميز المناطق الزراعية ذات الانحدار المتوسط ، ضمن هذا الاقليم ، بتربة غرينية ماسية او طينية غرينية ذات لون فاتح . أما المناطق الاكثر انحدارا فتربتها عبارة عن كتل حجرية رمادية مشوبة بأكاسيد الحديد الحمراء في بعض الاحيان ، أو يشوبها اللون الاخضر نتيجة لتراكم كربونات النحاس عليها بسبب انجراف التربة الناتجة عن تحللها بفعل الامطار

والعوامل المناخية الاخرى . وتضم تربة الاودية نسبة مرتفعة من الطين والغرين . أما تربة السهول الزراعية وسط الجبال فغالبا ما تكون مزيجية كلسية أو غرينية كلسية ، تتخللها صخور اللافا البركانية (١٧) .

ويتميز هذا الاقليم باعتدال مناخه ، وانخفاض درجة حرارته ، وكثرة أمطاره بالنسبة لبقية الاقاليم . لهذا يستحوذ على أكبر الاراضي الزراعية وعلى اغلبية السكان .

ويمكن تمييز ثلاث مناطق طبيعية في اقليم الهضبة الوسطى (١٨) : تتمثل المنطقة الاولى بالمرتفعات الساحلية التي تقع بين سهل تهامة والمرتفعات العليا المركزية . وقد حولت جميع منحدراتها القابلة للزراعة الى مدرجات زراعية معتمدة على أمطار تتراوح كميتها السنوية من ٣٠٠ ــ ٥٠٠ ملم .

أما المنطقة الثانية فتتمثل بالمرتفعات العليا المركزية الواقعة في القسم الاوسط من اليمن بين المرتفعات الساحلية والهضبة الشرقية . ويتوسطها عدد من الاحواض الجبلية الزراعية (يطلق عليها اسم القيعان او الحقول) . ويعتمد ٩٤٪ من هذه المنطقة على الامطار التي تتراوح كميتها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ ملم .

ويطلق على المنطقة الثالثة اسم (المرتفعات الجنوبية) ، وتتراوح أمطارها بين (٦٠٠ ملم) حول تعز واكثر من (١٠٠٠ ملم) حول اب . وهي تنتج نحو ٥٠ ــ ٨٠٪ من اجمالي انتاج البلاد من مختلف انواع الحبوب والبقول ، وما يزيد عن ٨٠٪ من انتاج البطاطس .

جـ ــ **اقليم الهضبة الشرقية :** تعد الهضبة الشرقية من اكبر الاقاليم مساحة ، وأقلها سكانا وتمتد الى شرقي اقليم المرتفعات العليا المركزية ، وشمال شرقي المرتفعات الجنوبية .

وتتصف الهضبة بقلة خصوبة تربتها ، وارتفاع درجة حرارتها ، بالاضافة الى جفافها (١٠٠ ــ ٢٠٠ ملم) بسبب موقعها في ظل أمطار اقليم المرتفعات الواقع الى غربها . وتقل الامطار باتجاه الشرق والشمال . لهذا تمثل الاجزاء الغربية من الهضبة ، أي المحاذية للمرتفعات ، مناخ ونبات المناطق شبه الصحراوية . والبقية تكون أقرب الى المناخ والنبات الصحراويين .

وعلى العموم تتصف المنطقة بقلة مواردها الزراعية عدا مناطق مبعثرة تسيل فيها مياه الاودية الموسمية وبعض الغيول الصغيرة .

٢ ــ الموارد المائية :

يعتبر الماء العنصر الرئيسي الذي يحدد اطار امكانيات الارض الانتاجية . وتكمن مشكلة الماء في القطر اليمني في طبيعة التوزيع المكاني والتوزيع الزماني ،

نجد كثرة مائية في جهة ، تقابلها شحة مائية في جهة اخرى . كما نجد كثرة مائية في بعض الفصول او السنوات ،وقلة مائية غير كافية في فصول او سنوات أخرى (١٩) .

ولا يرجع نقص الرقعة المروية الى قلة المياه السطحية والجوفية بقدر ما يرجع الى سوء استغلال بعضها ، وعدم استغلال البعض الاخر . فهناك مساحات واسعة بحاجة الى سدود وخزانات للتحكم في مياه الاودية والامطار . فضلا عن وجود مساحات اخرى تتطلب الاستفادة من مياهها الجوفية .

وقد بذل اليمنيون جهدا للاستفادة من المياه المتوافرة منذ أقدم العصور وحتى الوقت الحاضر . وذلك عن طريق اقامتهم للسدود في الاودية التي يقطنون بالقرب منها ، لحجز مياه السيول والانتفاع بها لاغراض الري وقت الحاجة . كما استغلوا مياه الامطار المنحدرة على جوانب الجبال ، وذلك باقامة المدرجات ــ ذات التربة الخصبة ــ على تلك الجوانب ، واستثمارها في الزراعة حيث ترتوي من مياه الامطار المتساقطة عليها (٢٠) .

ولكي يمكن التعرف على واقع الاراضي المروية ، وبالتالي امكانية توسيع مساحتها ندون الجدول الاتي :

(جدول رقم ٢)

مساحة الأراضي المزروعة حسب مصادر الري (ألف هكتار)

المحافظة	الآبار	ري مستديم	فيضان	تروى بالأمطار	المساحة الاجمالية
صنعاء	٧ر٢	٢٠	—	٣٧٢ر٨	٤٠٠
تعز	٢ر٤	١٨	١٠	٢١٩ر٦	٢٥٠
الحديدة	٣٣ر٦	٥	١٠٠	٩٦ر٤	٢٣٥
آب	٢ر٤	٢٠	—	٢٧٧ر٦	٣٠٠
حجة	١ر١	٥	١٠	١١٣ر٩	١٣٠
صعدة	١ر١	—	—	٥٨ر٩	٦٠
ذمار	٤ر٨	٥	—	٩٠ر٢	١٠٠
البيضاء	٣ر٦	—	—	٣٦ر٤	٤٠
المجموع	٥٦ر٢	٧٣	١٢٠	١٢٦٥ر٨	١٥١٥

المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ ، السنة العاشرة ، جدول ٣/٢ ، ص ٧٩ .

ملاحظة : اراضي محافظتي المحويت ومأرب محسوبة ضمن المحافظات التي فصلت عنها .

وثمة حقائق عديدة يوضحها الجدول المتقدم منها ان المساحة الاجمالية المزروعة في القطر اليمني تبلغ نحو مليون ونصف هكتار ، يعتمد ٨٤ ٪ منها على الامطار و١٦ ٪ تعتمد في زراعتها على وسائل الري المختلفة .

ويقع ما يقرب من اربعة اخماس المساحة الزراعية المطرية في اربع محافظات هي صنعاء واب وتعز وحجة ، بينما يتوزع الخمس المتبقي على بقية المحافظات (انظر شكل ٢) .

اما المساحات المروية فهي تعتمد على ثلاثة مصادر اروائية وهي (٢١) :

(أ) **الري عن طريق الفيضانات (السيول)** : وهي تشغل اكبر نسبة (اكثر من ٤٨ ٪) وتقدر المساحة المروية بهذه الطريقة ، في الوقت الحاضر ، بحوالي (١٢٠) الف هكتار . واكثر من اربعة اخماسها يقع في محافظة الحديدة ، في حين تتوزع بقية المساحة على محافظتي تعز وحجة .

ويتم ارواء الاراضي بهذه الوسيلة عن طريق عمل سدود في مجاري الاودية لحجز مياه السيول والاستفادة منها في الزراعة ، وذلك بشق قنوات متعددة كما كان الحال يجري في سد مأرب ووادي الجوف في الازمنة القديمة .

ومن المؤمل الانتهاء من بناء سدود تحويلية صغيرة على جميع أودية اليمن الرئيسية ، يتوقع ان تؤدي الى زيادة مساحة الاراضي المروية بمقدار (٣٨) الف هكتار خلال المدة ١٩٧٦ — ١٩٩١ بحيث تبلغ (١٥٨ر٠٠٠) هكتار في نهاية تلك الفترة .

(ب) **الاراضي المروية ريا دائما (عن طريق الينابيع او الفيول)** حيث تقرب نسبتها من ٢٩ ٪ ، وتبلغ المساحة المروية بهذه الطريقة نحو (٧٣) الف هكتار . واكثر من نصف تلك المساحة يتركز في محافظتي صنعاء واب . تليهما محافظة تعز حيث تحتل حوالي ربع المساحة المروية ريا مستديما . اما بقية النسبة فتتوزع بمساحات صغيرة في كل من حجة والحديدة وذمار .

ومن المتوقع زيادة المساحة المحصولية للاراضي التي تروى ريا دائما في نهاية الخطة الخمسية الثالثة الى (٢٣) الف هكتار . وبذا ستصل المساحة المروية ريا دائما في عام ١٩٩١ الى حوالي (٩٦) الف هكتار .

(ج) **الاراضي المروية عن طريق الآبار** وذلك باستخدام المضخات او وسائل الرفع البدائية ، وهي تشغل نسبة تقرب من ٢٣ ٪ من اجمالي المساحة المروية ،

أو بمساحة تقدرها (٥٦) الف هكتار . ويتركز نحو ٦٠ ٪ من المساحة المروية بهذه الطريقة في محافظة الحديدة ، واكثر من ٢١ ٪ في محافظتي صنعاء وذمار . وتتوزع بقية المساحة على باقي محافظات الجمهورية . ويتوقع ان ترتفع المساحة المروية عن طريق الابار خلال الفترة ١٩٨٦ ــ ١٩٩١ الى (١٩٤) الف هكتار .

(د) تشير الدراسات الى امكانية الاستفادة من مياه **المجاري لاغراض الري**. ولا يتوقع ان تبدأ الاستفادة منها قبل نهاية الخطة الخمسية الثانية ، حيث يقدر لهذه المياه أن تروي ما يقرب من ٦٠٠ هكتار في نهاية عام ٨٦/١٩٨٥ ، ترتفع الى حوالي (الف هكتار) في أوائل التسعينات ، وتقع معظم هذه المساحة في صنعاء وتعــز .

٣ ــ الموارد البشريــة :

هي واحدة من الطاقات الاساسية التي يمتلكها القطر اليمني ، وتتمثل بأعداد الفلاحين والعمال الزراعيين والفنيين ومختلف الباحثين . وهم قادرون على العطاء في حالة توافر الظروف المناسبة اجتماعيا واقتصاديا .

وتتطلب عملية التنمية الزراعية تعبئة الموارد البشرية المذكورة لا علــى المستوى القطري فحسب وانما على مستوى الوطن العربي لامكانية استثمارها ، اذ انه « يصعب على الاقطار العربية ، وهي أقطار نامية ، تلبية متطلبات التنمية القطرية بكفاءة ، كل في اطار اكتفائها بجهودها ومواردها الذاتية داخــل حدودها » (٢٢) .

ولا تمثل الاعداد الكبيرة من القوى العاملة العربية عامل انتاجي فقط ، وانما عامل استهلاكي أيضا ، حيث يعتبر الوطن العربي بمثابة سوق استهلاكية كبيرة قادرة على استهلاك العديد من المنتجات الغذائية بسبب كثرة أعداد السكــان وارتفاع مستويات الدخول الفردية لعدد من الاقطار العربية .

وفي اليمن بلغت قوة العمل ، حسب تعداد عام ١٩٧٥ ، نحو ١ر١ مليون نسمة (أي ٤٠ ٪ من اجمالي القوة البشرية) منهم (٨٣٠) الف نسمة يعمل فــي الزراعة ، أي بنسبة ٦ر٧٣ ٪ من اجمالي قوة العمل (٢٣) . وتشير تقديــرات الهيئات الدولية لعام ١٩٨١ الى ان عدد العاملين في مجال الزراعة بلغ نحو ٢ر١ مليون نسمة،أي بنسبة ٥ر٧٤ ٪ من مجموع السكان ذوي النشاط الاقتصادي(٢٤) .

وارتفاع هذه النسبة يشير الى عدة حقائق أبرزها ان الزراعة هي المجال الاساسي لعمل القسم الاكبر من السكان في اليمن . وهي مصدر حياتهم ومورد رزقهم ، كما ان الدخل الزراعي هو المساهم الاكبر في تشكيل الدخل القومي . فقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي بأكثر من ربع (٥ر٢٨ ٪) الناتج المحلي الاجمالي

عام ١٩٨١ بالاسعار الجارية (٢٥) .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة عدد العاملين في قطاع الزراعة الا ان مستوياتهم المعيشية تعتبر منخفضة . اذ تشير تقديرات البنك الدولي الى ان ٨٠ ٪ من سكان الريف يعيش تحت مستوى الفقر (٢٦) . ويقدر معدل الدخل في قطاع الريف بأقل من نصف مثيله على مستوى المعدل العام .
وانه حسب أسعار عام ١٩٧٥ — ٧٦ بلغ معدل الدخل في قطاع الريف نحو ٥٤٥ ريالا في السنة ، بينما على المستوى العام كان بحدود ١١٢٥ ريالا بالسنة (٢٧) . ارتفع عام ١٩٨١ الى (٢٠٠٣) (٢٨) ريال حسب الاسعار الجارية (٢٩) .

ويضاعف من المعاناة ان معدل الاعالة الاقتصادية يعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم ، اذ قدر في عام ١٩٧٥ بحوالي ٢٩٨ . وهذا يعني ان كل ١٠٠ من القوة البشرية العاملة يعولون ٢٩٨ فردا آخرين . (٣٠) .

كما ان طبيعة البنيان الزراعي اليمني الذي يتضمن العديد من المزارع ، والعديد من الوحدات الانتاجية المتناثرة والمتباينة من حيث المساحة أو راس المال المستخدم ، أو نظم الحيازة ، أو طرق الاستغلال المزرعي ، الامر الذي يجعل مثل هذه المزارع تتصف بمحدودية استخدام الموارد الاقتصادية ، مما يعكس انخفاض انتاجية هذه الموارد وبخاصة الارضية منها والمائية (٣١) .

واذا قارنا النسبة المئوية المرتفعة من العمالة الزراعية مع انخفاض الانتاج الزراعي ، فانه يتضح بجلاء الانخفاض الشديد في انتاجية العامل الزراعي . ويعود سبب هذا الانخفاض الى سوء التغذية ، وضعف المستوى الصحي ، وانخفاض مستويات المعرفة الفنية . مما يؤدي الى قلة الرغبة في العمل وعدم الاهتمام به ، وعدم الشعور بالمسئولية . فضلا عن تفشي الامية ، وهي تبلغ نحو ٨٢ر٦ ٪ حسب تعداد عام ١٩٧٥ (٣٢) . مما يؤخر انتشار إستعمال التكنولوجيا الحديثة في ميادين الانتاج الزراعي . وهذا يتطلب توفير الغذاء ، كما ونوعا ، والقضاء على الاوبئة والامراض وتحسين المستوى الصحي ، وتوفير الكادر الفني في العمالة الزراعية ، وتحسين تكنولوجيا الزراعة ، وادخال مبتكرات العلم الحديث في ميادين الانتاج .

ومما يؤثر سلبيا على فعالية الموارد البشرية في قطاع الزراعة وجود نسبة مرتفعة من العمالة الزراعية تعمل خارج اليمن . في حين ان البلد هو بأمس الحاجة اليهم . ففي مناطق عديدة من القطر اليمني يزرع الفلاحون المحاصيل ولا يجدون من يقوم بحصادها أو جني ثمارها . وينتهي الامر بهم الى حصاد المساحة التي تغطي احتياجات كل منهم فقط . وتترك بقية المحاصيل بغير حصاد . وهذا النقص في العمالة هو الذي يفسر وجود أعداد كبيرة من العمال غير اليمنيين داخل القطر .

وهو الذي يفسر ايضا الزيادة الكبيرة في اجور الحرفيين . حتى ان متوسط أجـر عامل البناء يصل الى (٥٠) دولارا في اليوم الواحد (٣٣) .

٣ ــ الموارد الماليـة :

لا بد وان تكون هناك أداة لتحريك الموارد السابقة (الارضية والمائيـة والبشرية) ، هذه الاداة هي الموارد المالية . والقطر اليمني ، في وقتنا الحاضر يفتقر الى هذه الموارد . فقد بلغ العجز في حسابات الحكومة عام ١٩٧٩/٨٠ نحو من ٢٢٦٠٨ مليون ريال . وقد مول ٤٣ ٪ من هذا العجز من مصادر خارجية (٣٤) . واشارت بيانات وزارة المالية اليمنية الى ان ميزانية عام ١٩٨٥ المقترحة تظهر عجزا مقداره ٢٦٦٧ مليون ريال (٣٥) (حوالي ٤١٠ مليون دولار) وهو نفس حجم العجز العام ١٩٨٤ (٣٦) .

وعلى الرغم من افتقار اليمن للموارد المالية في الوقت الحاضر ، الا ان أرضه غنية بالموارد الطبيعية . **فقد اشارت الشواهد والتحريات الجيولوجية الى وجود انواع مختلفة من الثروة المعدنية** . وعند استغلالها يمكن للقطر اليمني من تدبير موارده المالية .

وتتمثل الثروة المعدنية المشار اليها بوجود أحجار كريمة (مثل العقيق اليماني) ورواسب الطفل والطين التي يمكن استخدامها في صناعة الخزف الصيني وكذلك صخور البناء والجبس والحجر الجيري والطين الكربوني والرمال . بالاضافة الى صخر الملح الذي يكثر في منطقتي الصليف وصافر ، حيث يمكن الاستفادة منه في صناعات عديدة بدلا من تصديره كخام بسعر رخيص جدا (٣٧). ، فضلا عن وجود معادن اخرى في مناطق متفرقة من اليمن (٣٨) .

كما دلت التحريات على وجود ترسبات الفحم في وادي رجام ، والذهب في جنوبي مأرب (٣٩) . والنفط على طول الساحل ، بالاضافة الى منطقة الجوف التي اعلن مؤخرا عن اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية .

هذا ويمكن استغلال بعض المناطق البركانية النشطة نسبيا (مثل حمام علي، وجبل اللسي ، وعين السخنة) بشكل اقتصادي كمصدر للكبريت ، واستخدامهـا في مجال السياحة والعلاج الطبي . كذلك يمكن استثمار المناطق الاثرية والتاريخية في مجال السياحة .

ان وجود الموارد السابقة يتطلب الاستمرار في عملية التحري وكشف عناصر الثروة المعدنية ، وتحديد مواقعها، وتقدير مدى استغلالها اقتصاديا سواء لاغراض التصنيع او بقصد التصدير الى الخارج . واذا اضفنا الى تلك الموارد الاراضي

الزراعية يمكن تصور مقدار المال الذي ستسهم في تجهيزه تلك الموارد من أجل تحقيق الامن الغذائي في القطر اليمني .

وفي المرحلة الراهنة يمكن أن يعتمد القطر اليمني على مساعدة الوطن العربي الغني بموارده المالية ، لا سيما النفطية منها ، حيث يستطيع أن يحصل على معونات من الاقطار العربية من أجل دفع عجلة التنمية الزراعية بمعدلات سريعة . فضلا عما يحصل عليه من عائدات اليمنيين الموجودين في الخارج ، وعددهم حوالي مليوني شخص . وتمثل تحويلاتهم مساهمة ضخمة في دخل اليمن (٤٠) ، بالاضافة الى المصادر المالية الاخرى ، ومن هذه المصادر (٤١) :

أ ــ الضرائب بعد وضع اسس جديدة لها بحيث تؤدي الى زيادة ايرادات الحكومة .

ب ــ التوسع في تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية بعد سد احتياجات البلاد منهـا .

حـ ــ دعوة المهاجرين اليمنيين للمساهمة في المشاريع التنموية بأموالهم .

د ــ الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الهيئات الدولية والبلاد الاجنبية والعربية .

هـ ــ المعونات الخارجية الخالية من القيود .

التركيب المحصولي والانتاج الحيواني

اولا ــ التركيب المحصولي :

على الرغم من اهمية الزراعة في الاقتصاد القومي اليمني ، الا ان المساحة المستغلة في انتاج مختلف المحاصيل ما زالت ضئيلة بحيث لا تزيد عن ١ر٥ مليون هكتار . اي حوالي ٧ر٥ ٪ من اجمالي مساحة البلاد . وهي تتذبذب بين سنة واخرى ، ففي عام ١٩٨١ مثلا انخفضت تلك المساحة الى ١ر١ مليون هكتار .

وعموما **يتميز التركيب المحصولي في اليمن بعدة خصائص ابرزها الآتي** (٤٢) :

١ ــ ان المحاصيل الغذائية وبخاصة الحبوب هي الانتاج الزراعي الغالب ، حيث تشغل معظم المساحات المزروعة في كافة المناطق الزراعية . والصورة العامة لهذه المحاصيل ، من حيث المساحة والانتاج ، صورة ثابتة مع اختلافات سنوية طفيفة ترجع الى التفاوت في كميات المطر .

٢ ــ يعتمد المزارع اليمني اعتمادا متزايدا على القطن في منطقة تهامة ،

وعلى القات في بقية المناطق كمحصولين نقديين اساسيين .

وبينما استمرت مزارع القات في التوسع ، اخذت مزارع القطن في التقلص ابتداء من عام ٧٦/١٩٧٥ وحتى الوقت الحاضر .

٣ ــ ان زراعة البن في تدهور مستمر حتى عام ١٩٧٠ حيث ثبتت بعد ذلك ، على الرغم من كون البن من اهم المحاصيل النقدية . ثم انه كان حتى وقت غير بعيد يتمتع بشهرة عظيمة في الاسواق العالمية .

٤ ــ صغر المساحات المزروعة بكل من المحاصيل الفاكهية والخضرية ، حيث تشغل المحاصيل الفاكهية ٣ر٢ ٪ والخضرية ٣ر٧ ٪ من اجمالي المساحة المحصولية في اليمن .

ومن ملاحظة جدول التركيب المحصولي في اليمن لعام ١٩٨١ (جدول رقم ٣) يمكن التوصل الى جملة مؤشرات اقتصادية لكل مجموعة كما هو واضح فيما يأتي : (انظر شكل ٣) .

١) **الحبوب الغذائية** : تزرع الحبوب على اختلافها في كافة المناطق الزراعية في اليمن عدا تهامة التي تخلو من القمح والشعير . وعلى حين يتوزع القمح والشعير بكثرة في محافظتي صنعاء واب ، نجد حقول الذرة والدخن تنتشر على نطاق واسع في محافظات الحديدة وتعز وحجة بالاضافة الى صنعاء واب ، حيث تشغل هذه المحافظات اكثر من اربعة اخماس المساحة المزروعة بهما .

ويستهلك معظم انتاج الحبوب محليا فلا يصل منه الى الاسواق الا القليل . كما ان اسعار الحبوب المحلية تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع الاسعار العالمية نظرا لصعوبة الاتصال بين مراكز الانتاج في القرى وبين الاسواق الداخلية في المدن .

وتبلغ المساحة المزروعة بالحبوب نحو (٨٤٩) الف هكتار ، والانتاج في حدود (٨١٢) الف طن . وتوقعت منظمة الاغذية والزراعة الدولية انخفاض مساحة الحبوب المزروعة في عام ١٩٨٢ الى (٨٣٠) الف هكتار ، والانتاج الى (٧٦٣) الف طن ، اذ سيحصل اكبر انخفاض في مساحة الذرة الرفيعة (٤٣) .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الخطة الخمسية الاولى كانت تهدف الى زيادة انتاج الحبوب من (١٠٥٨) الف طن في سنة الاساس (٧٦/٧٥) الى (١٣٦٣) الف طن في السنة الخامسة من الخطة (٨١/١٩٨٠) (٤٤) . الا ان الواقع يشير الى فشل الخطة في تحقيق الهدف ، حيث ان الانتاج في عام ١٩٨١ بلغ (٨١٢) الف طن . اي اقل من سنة الاساس بحوالي ربع مليون طن ، وبأكثر من نصف مليون طن عن سنة الهدف .

(جدول رقم ٣)

التركيب المحصولي بالجمهورية العربية اليمنية (عام ١٩٨١)

المحاصيـــــــــل	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	٪	الإنتاج (ألف طن)
الذرة والدخـن	٧٣١	٦ر٦٥	٢ر٦٨٨
القمـــــح	٦٦	٩ر٥	٦ر٦٩
الشعـــير	٥٢	٦ر٤	١ر٥٤
إجمالي الحبـوب	٨٤٩	١ر٧٦	٩ر٨١١
العنـــب	٥ر١٢	١ر١	٣ر٦٤
الـــبن	٧ر٧	٠ر٧	٥ر٣
بقية الفواكـه	٨ر١٥	٤ر١	٠ر٨٧
إجمالي الفواكـه	٠ر٣٦	٢ر٣	٨ر١٥٤
القطـــــن	٣ر٥	٥ر٠	٠ر٥
السمســـم	٩ر٩	٠ر٩	٢ر٥
إجمالي المحاصيل الزيتية	٢ر١٥	٤ر١	٢ر١٠
البقول الجافـــة	٠ر٧٤	٦ر٦	٦ر٧٩
الخضـــروات	٩ر٤٠	٧ر٣	٤ر٤٢٩
محاصيل أخـــرى	٩ر٩	٩ر٠	٣ر٥١
القـــات *	٠ر٩٠	١ر٨	—
الجملـــة	٠ر١١١٥	٠ر١٠٠	—

(*) تقدير الباحث .

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، جدول رقم ٣/١ ، ص ٨٤–٨٨ .

وتأتي الذرة (بنوعيها الرفيعة والشامية) والدخن في مقدمة الحبوب المزروعة في اليمن ، اذ تشغلان حوالي ثلثي المساحة المحصولية . على حين يشغل القمح ما نسبته ٩ر٥ ٪ .

وهذا التباين في المساحات المخصصة لانتاج المحصولين (أي الذرة والقمح) يعكس تباين نمط الغذاء بين المدينة والريف ، حيث يكون سكان الريف حوالي ٨٩ ٪ من مجموع السكان (٤٥) . وان الذرة والشعير يشكلان المادة الغذائية الاساسية لجماهير سكان الريف . بينما يمثل القمح المادة الغذائية الاساسية لسكان المدن الذين يتزايد عددهم باستمرار نتيجة الهجرة الداخلية ، من الريف الى المدن الكبرى .

وعليه فان **الذرة تمثل المحصول الزراعي التقليدي للريف اليمني** ، حيث اعتمد السكان على زراعتها من اقدم العصور . وهي تزرع في جميع مناطق البلاد وحتى على ارتفاعات شاهقة . ويوجد منها عدة أنواع لكن أشهرها الذرة الرفيعة والشامية أي البيضاء والصفراء . كما ان الذرة اكثر مرونة من القمح من حيث مطالب نموها الطبيعية والبشرية . والذرة فضلا عن ذلك تعطي محصولين في السنة في اكثر مناطق اليمن . أما القمح فيزرع مرة واحدة في العام (٤٦) .

٢) **البقول الجافة** : تقدر المساحة المزروعة بمحاصيل اللوبيا والعدس والباقلاء والفاصوليا والبازلاء بنحو (٧٤) الف هكتار ، أو بما يقرب من ٦ر٦ ٪ من اجمالي المساحة المحصولية في اليمن . في حين يصل الانتاج الى حوالي (٨٠) الف طن .

وتزرع هذه المحاصيل اما مستغلة في الاراضي التي تزرع فيها ، أو محملة على محاصيل اخرى وخاصة الذرة الشامية . **ويشير التوزيع الاقليمي الى تركز المحاصيل البقولية في أربع محافظات** هي : اب وصنعاء وتعز والحديدة ، حيث تضم اكثر من ٩٢ ٪ من المساحة المزروعة بالبقول . وهناك اقبال على استهلاك هذه المحاصيل محليا .

٣) . **الخضروات** : تقدر المساحة الاجمالية لزراعة المحاصيل الخضرية بنحو (٤١) الف هكتار ، أي ٧ر٣ ٪ من المساحة المحصولية في القطر . أما الانتاج فيصل الى (٤٢٩) الف طن . على حين كانت الخطة الخمسية الاولى تهدف الى انتاج (٧٠٥) الف طن في السنة الخامسة (٨١/١٩٨٠) (٤٧) . وبذا كان النقص عن الهدف الذي سعت اليه الخطة بما يزيد عن ربع مليون طن .

وتزرع عدة أنواع من الخضروات، وسبب تنوعها هو تنوع الظروف المناخية، اهمها الطماطم ، البصل ، الفلفل ، الباميا ، الباذنجان ، البنجر ، الجزر ، الثوم .

وهي من المحاصيل المربحة لارتفاع اسعارها ، وكثرة الطلب عليها ، ولانها تتوافر طوال العام : في الشتاء بتهامة ، وفي الصيف في الاحواض الجبلية ، وعلى مدار السنة في المرتفعات الجنوبية . وبذا تشغل محافظتا اب وتعز اكثر من نصف المساحة المزروعة . على حين تشغل محافظتا صنعاء والحديدة ما يزيد على ٤٣ ٪ من اجمالي مساحة الخضروات في القطر .

وهناك امكانيات كبيرة لتطوير انتاج المحاصيل الخضرية بالجمهورية العربية اليمنية ليس بهدف تغطية الاستهلاك المحلي فقط . بل وكذلك لتحقيـــق فائض يخصص للتصدير ، لحل مشكلة العجز في الميزان التجاري . ولعل ارتفاع الاسعار العالمية ، والزيادة في الطلب العالمي على هذه المنتجات يعتبران من أهم العوامل التي تدعو الى التوسع في الطاقة الانتاجية الخضرية بهدف تعظيم الدخل القومي من القطاع الزراعي (٤٨) .

ولتحقيق عملية التطوير المذكورة قررت الحكومة اليمنية بمناسبة يوم الاغذية العالمي تنفيذ برنامج جديد يرمي الى تشجيع زراعة الخضر كمحصول نقـــدي ، وكمصدر للبروتين والاملاح المعدنية والفيتامينات التي تشتد حاجة السكان اليها . وقد أطلق على هذا البرنامج اسم « منهج ارشادي متكامل لتحسين زراعة الخضر في اقليم تهامة » (٤٩) .

٤) **المحاصيل الفاكهية :** أشجار الفاكهة في القطر اليمني متنوعة ، منهـــا فواكه المناطق الاستوائية الحارة مثل الموز والباباي (العنبة) والمانجو وفواكـــه المناطق المعتدلة مثل العنب والمشمش والكمثري ، الى جانب اشجار الجوز واللوز .

وتزرع اشجار الفاكهة في الاراضي المروية التي تعتمد على مياه الغيول . وتقدر مساحتها الاجمالية بحوالي (٣٦) الف هكتار ، اي ٢ر٣ ٪ من اجمالـــي المساحة المحصولية في اليمن . أما الانتاج فيقدر بنحو (١٥٥) الف طن كما هو واضح من الجدول .

ومن حيث التوزيع الاقليمي لمساحة الاراضي المغروسة بأشجار الفاكهة نجد ان محافظة صنعاء تتصدر بقية محافظات القطر حيث تشغل وحدها اكثر من ثلث الرقعة المغروسة بأشجار الفاكهة ، تليها محافظات الحديدة واب وتعز . وتضـــم المحافظات الاربع المشار اليها نحو ثلاثة ارباع الرقعة المغروسة بالفاكهة . على حين يتوزع الربع الباقي على بقية مناطق القطر .

وباستثناء العنب الذي تنتج منه اليمـــن أصنافا غاية في الجـــودة في اراضي الاحواض الجبلية ، فان أصناف الفاكهة الاخرى أصنـــاف متردية وثمارها بالغـــة الصغر ، بالاضافة الى غلاء اثمانها .

ويعتبر العنب من اهم المحاصيل الفاكهية ، حيث يشغل نحو ثلث رقعة تلك المحاصيل ، اي نحو (٥ر١٢) الف هكتار . على حين يبلغ الانتاج نحو (٦٤) الف طن . وتصل نسبةالمساحة المغروسة بالعنب نحو ٢ر١٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالقطر ، ونحو ١٥٪ من الاراضي الزراعية في المناطق الشمالية من اليمن .

وتقع اغلبية بساتين العنب في محافظة صنعاء . فهي تضم وحدها نحو أربعة اخماس المساحة المغروسة . وتعتبر منطقتا خولان وبني حشيش من اهم مناطق زراعة العنب لا في صنعاء وحدها بل في اليمن كلها ، ففيهما نحو نصف أعناب محافظة صنعاء (٥٠) . وذكر بعض المعنيين وجود ٢٤ صنفا من العنب تتركز فيه المادة السكرية بدرجة عالية جدا (٥١) .

ويأتي **البن** في المرتبة الثانية بعد العنب من حيث المساحة المزروعة ، اذ بلغت رقعته المزروعة نحو (٧ر٧) الف هكتار . اي ٧ر٠٪ من اجمالي المساحة المحصولية في القطر ، ونحو خمس مساحة الرقعة الفاكهية . وفي نية الدولة زراعة (٦٠٠) هكتار جديدة في كل من تعز وآنس والحيمة وصعدة والاهجر وحجة (٥٢) . وحوالي ثلثي المساحة المغروسة بالبن تقع في محافظات صنعاء واب وحجة .

أما الانتاج فقد اشارت التقديرات الى أنه كان يصل قبيل الحرب العالمية الثانية الى حوالي (١٢) الف طن (٥٣) . انخفضت عام ١٩٨١ الى (٥ر٣) الف طن كما هو واضح من جدول رقم (٣) . وتوقعت منظمة الاغذية والزراعة الدولية الى ارتفاع الانتاج الى اربعة آلاف طن في عام ١٩٨٣ (٥٤) .

اما بقية اشجار الفاكهة فغالبيتها العظمى تتوزع في اربع محافظات هي صنعاء واب وتعز والحديدة .

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار الفاكهة الطازجة سواء المستوردة او المحلية ، الا ان الاستهلاك المحلي منها في تزايد مطرد . ونتيجة لذلك فقد سجلت الكميات المستوردة تزايدا ملحوظا من عام لاخر حتى بالنسبة للانواع التي تنتج محليا لعدم كفايتها في سد حاجة الاستهلاك الداخلي .

ويعتبر الاتجاه الى التوسع في غرس اشجار الفاكهة وانتخاب الانواع والاصناف التي تلائم مختلف المناطق الانتاجية من اولى الاعتبارات التي يجب على الجمهورية العربية اليمنية ان توليها اهمية خاصة وذلك بغرض الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي مع تحقيق فائض مناسب للتصدير .

٥) المحاصيل الزيتية : تذكر بعض البيانات القديمة ان الانتاج المحلي من الزيوت النباتية كان يصل الى (ألفي) طن من بذور القطن والسمسم (٥٥) .

وعلى حين تعصر محليا جميع الكميات الناتجة من السمسم والتي تزيد عن خمسة آلاف طن ، تغلها مساحة تقرب من عشرة الاف هكتار ، فانه لا يستغل الا كمية ضئيلة من الطاقة الانتاجية لبذور القطن والتي تقدر بنحو خمسة آلاف طن في هذا الغرض .

واشارت الخطة الخمسية الاولى الى ان انتاج المحاصيل الزيتية كان يبلغ نحو ستة آلاف طن في سنة الاساس (٧٦/١٩٧٥) . وكانت تهدف الى زيادتها الى (١١) الف طن في السنة الخامسة من الخطة (٨١/١٩٨٠) (٥٦) .

٦) **القات :** تعتبر المدرجات الجبلية وجوانب الاودية والسهول الجبلية هي المناطق الملائمة لانتشار اشجار القات . ويتركز اكثف نطاق انتاجي في اقليم المرتفعات العليا المركزية والمرتفعات الجنوبية .

ومع اختلاف التقديرات حول المساحة المغروسة بالقات الا ان تقديرات الباحث تشير الى انها تبلغ نحو (٩٠) الف هكتار . يقع أكثر من ثلثها في محافظة اب ، وحوالي ١٧ ٪ في تعز و ١٤ ٪ في صنعاء (٥٧) .

ان توسع مزارع القات يكون دائما على حساب البن والمحاصيل الغذائية الاخرى ، على اعتبار ان زراعته تحقق للمزارعين دخلا اكبر ، وفي فترات زمنية أقصر ، وان الطلب الداخلي على هذه المادة يتزايد بشكل كبير على الرغم من الرسوم المفروضة على انتاجه وبيعه .

ففي سنوات برنامج الخطة الخمسية الاولى (٧٧/١٩٧٦ ــ ٨١/١٩٨٠) توسعت المساحات المزروعة بالقات بدرجة لا نظير لها على حساب المحاصيل الغذائية والنقدية . على الرغم من تعارض التوسع في زراعة القات مع هدف الدولة في تأمين الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الغذائية التي تضاعف الاستيراد منها بأكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الاخيرة من الخطة الخمسية المذكورة (٥٨) .

ويكمن الخطر اذا ما علمنا بأن المساحة المزروعة بالقات تزيد على المساحات المشغولة بالقطن والتبغ والسمسم والبن والعنب والنخيل والخضروات مجتمعة . حيث تبلغ مساحة تلك المحاصيل نحو (٨٩) الف هكتار (٥٩) في حين تقدر مساحة القات بنحو (٩٠) الف هكتار (٦٠) .

ثانيا ــ الانتاج الحيواني :

تمتلك اليمن ثروة حيوانية قدرت اعدادها في عام ١٩٨١ بـ (٣ر٨) مليون راس من الغنم والماعز و (٩٠٦) الف راس من البقر و (٥٧) الف راس من

الجمال . بالاضافة الى ثلاثة ملايين من الدجاج البلدي ومليونين من الدجاج التجاري (٦١) .

وعليه كان من الممكن ان تسهم الثروة الحيوانية بنصيب كبير في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وان تلعب دورا مميزا في اقتصاديات القطر . الا ان الواقع يشير الى خلاف ذلك ، اذ ان قطاع الثروة الحيوانية متخلف وغير قادر على تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني . وعلى سبيل المثال ما قامت به اليمن في عام ١٩٨١ من استيراد ما قيمته ٢٠١ر٨ مليون دولار من المنتجات الحيوانية ، اي بأكثر من ثلث قيمة المستورد من المواد الغذائية (٦٢) .

وهذ يوضح بجلاء عجز قطاع الثروة الحيوانية عن تادية دوره في مجمل الاقتصاد الوطني بسبب تدني انتاجية الثروة المذكورة كما هو واضح من الجدول الاتي :

(جدول رقم ٤)
انتاجية الثروة الحيوانية في اليمن

الإنتاج	متوسط انتاج الرأس الواحد		
	الغنم والماعز	البقر	الدواجن
لحم بعد الذبح (كغم)	١٢	٦٥	٥ر٠
حليب (لتر سنوياً)	٧٥	٤٠٠	—
بيض (سنويا)	—	—	٨٠

المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في ج ع ي ، ١٩٧٦ ، ص ٣٠ .

ان انخفاض انتاجية الحيوان في القطر اليمني يعد من أبرز الحقائق التي يوضحها الجدول و (شكل ٤) ، وبخاصة اذا علمنا ان انتاج البقرة من الحليب في الدول المتقدمة يصل الى (٤٠٠٠) لتر سنويا ، اي عشرة اضعاف ما تقدمه البقرة في اليمن . كما ان بعض الانواع الجيدة من الغنم يقدم من الحليب واللحم اكثر مما تقدمه البقرة في اليمن . ويصل انتاج الدجاجة الواحدة في الدول المتقدمة الى ٣٠٠ بيضة في السنة .

ويعود سبب انخفاض انتاجية الحيوان الى استخدامه في الاعمال الزراعية مما يؤدي الى انهاكه باستمرار . بالاضافة الى سوء التغذية بحكم ارتفاع أسعار

العلف الاخضر ، وقلة المراعي الطبيعية . هـذا فضلا عـن عـدم توافر الرعاية البيطرية بشكل مناسب .

ان زيادة وزن الراس الواحد من الغنم بمقدار كيلو غرام واحد يؤدي الـى زيادة المتاح من اللحم بحوالي ثلاثة ملايين كغم . وزيادة انتاج الدجاجة الواحدة بمقدار ٢٠ بيضة يؤدي الى اضافة ٧٠ مليون بيضة في السنـة الى المتاح مـن البيض (٦٣) .

ومن الطبيعي ان التغذية هي اهم العوامل في زيادة الانتاج ، بالاضافة الـى تحسين السلالات والعناية الطبية . ويمكن الحصول على غذاء جيد للحيوان مـن بذور القطن المزروع في اليمن . الا ان الملاحظ ان انتاج بذور القطن يصدر اغلبـه وبسعر منخفض . ففي عام ١٩٧٤ تم تصدير ما يقرب من سبعة آلاف طـن لم يزد سعرها عن ٢ر٢ مليون ريال ، اي ان الطن الواحد كان بمبلغ ٣١٤ ريالا .

في حين انه لو جرى تصنيع هذه البذور واستخرج منها الزيت واستخدمت العصارة في صنع اعلاف مركزة للحيوان لكان المردود كبيرا ولامكن زيادة الانتـاج الحيواني من اللحم والحليب ومنتجاته . وبالتالي يتم الاستغناء عن استيراد الزيوت النباتية الصالحة للأكل التي استورد منها في عام ١٩٧٤ ما قدر بحوالي ١٦٧٦ طنا بمبلغ يقرب من ٤ ملايين ريال (٦٤) . ارتفعت في عام ١٩٧٩/٨٠ الى ٥ر٤٢ مليون ريـال (٦٥) .

أما المنتجات الحيوانية فهي كما يأتي (٦٦) :

الحليب : قدر انتاج الحليب في سنـة الاساس (١٩٧٥/٧٦) من الخطـة الخمسية الاولى بنحو (٣٣١) الف طن سواء المستهلك طازجا ، أو المستخدم لانتاج مشتقات الحليب . وتهدف الخطة الخمسية الى زيادة هذا الانتاج بنحو (٣٦) الف طن في السنة الخامسة من الخطة (اي في عـام ١٩٨٠/٨١) ليبلغ (٣٦٧) الف طن ، أي بنسبة زيادة مقدارها ١١ ٪ .

وتشير تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية الى ان انتاج الحليب مـن البقر والغنم والماعز بلغ في عام ١٩٨١ نحو (٢٤٧) الف طن ، وبمثل هذا التقدير لعام ١٩٨٢ . واذا اضفنا اليه مشتقات الحليب (مثل الجبن والقشطة) يرتفـع الانتاج الى (٦ر٢٦٧) الف طن (٦٧) . وهذا يعني تدهور في انتاج الحليب وعدم تحقيق الهدف الذي سعت اليه الخطة الخمسية .

اللحوم : قدر انتاج اللحوم في سنة الاساس (١٩٧٥/٧٦) بحوالي (٣٨) الف طن . وتهـدف الخطة الخمسية الى زيادة هـذا الانتاج في السنـة الخامسة

(٨١/١٩٨٠) الى (٤٣٫٧) الف طن ، اي بنسبة زيادة قدرها ١٥ ٪ .

في حين تشير تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية الى ان مجموع انتاج اللحوم (بما فيه لحوم الدواجن) كان يبلغ (٦٢) الف طن (خلال ٧٦/١٩٧٤) ، ازداد الى (٦٥) الف طن عام ١٩٨١ وبمثله لعام ١٩٨٢ (٦٨) .

لحوم الدواجن : تهدف الخطة الخمسية الى زيادة انتاج لحوم الدواجن بمعدل ١٢٤٪ عن سنة الاساس المقدرة بـ (١٤٠٠) طن ، حيث سيبلغ الانتاج في السنة الخامسة (٨١/١٩٨٠) نحو ٣١٤٠ طنا ، اي بزيادة قدرها ١٧٤٠ طنا منها (٤١٠) طن من القطاع الخاص و (١٣٣٠) طنا من القطاع العام .

البيض : بلغ اجمالي انتاج البيض في سنة الاساس (٧٦/١٩٧٥) نحو (٢١٠) مليون بيضة . وتهدف الخطة الخمسية الى زيادة الانتاج الى ٢٣٥ مليون بيضة في سنة الهدف ، منها ٩ ملايين بيضة من القطاع الخاص ، و ١٦ مليون بيضة من القطاع العام ، أي بنسبة زيادة قدرها ١٢ ٪ .

اما **الثروة السمكية** فقد اشارت المسوحات والدراسات التي أجريت في الجرف القاري اليمني الى امكانية انتاج ما يقرب من (٢٦) الف طن من السمك و (ألفي) طن من الجمبري .

كما تمت دراسة الطرق التقليدية في الصيد ، وعلى ضوئها قدرت كمية الصيد السنوي الحالي بنحو (٥٫١١) الف طن ، يستخدم في صيدها حوالي (مئة) سنبوق و (ألف) هوري (٦٩) ، منها ٣٠٪ يستخدم المكائن (٧٠) . وكانت الخطة الخمسية الاولى تستهدف زيادة الانتاج في سنة الهدف (٨١/١٩٨٠) الى (١٧٫٣) الف طن ، أي بنسبة زيادة قدرها ١٠ ٪ .

الميزان التجاري والامن الغذائي

كانت الجمهورية العربية اليمنية الى ما قبل ثورة سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢ توفر احتياجاتها من السلع والمنتجات الغذائية بصورة ذاتية ، بسبب العزلة والانغلاق عن العالم الخارجي .

وبعد قيام الثورة في عام ١٩٦٢ والحركة التصحيحية عام ١٩٧٤ ، أصبحت سياسة الانفتاح وتوطيد العلاقات مع العالم الخارجي هي السياسة المعتمدة . وبذا أخذت دماء الحياة تسري في مختلف نواحي الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تطلبت وبشكل ملح الحصول على السلع والمواد الغذائية . ومن هنا ازداد الاستيراد غير ان الانتاج تعثر فأدى الى تزايد العجز في الميزان التجاري .

أما حجم العجز في الميزان التجاري ، فقد بلغ في عام ١٩٧٧ نحـــو ٨ر١٠١٩ مليون دولار (٧١) ، ثم ارتفع في عام ١٩٨١ الى ٤ر١٥٦١ مليون دولار . أي بزيـــادة قدرها ٦ر٥٤١ مليون دولار (٧٢) . (انظر شكل ٥) .

ويرجع سبب هذه الزيادة اساسا الى الارتفاع الكبير في قيمة الواردات رغم ارتفاع قيمة الصادرات من ٢٠ مليون دولار الى ٥ر٤٧ مليـــون دولار بين عامـــي ١٩٧٧ و ١٩٨١ . اي بزيادة مقدارها ٥ر٢٧ مليون دولار ، او بنسبة ٥ر١٣٧٪ .

وبينما بلغت قيمة الصادرات الزراعية وحدهـــا ٥ر١٧ مليون دولار عـــام ١٩٧٧ ، اي بنسبة ٥ر٨٧٪ من اجمالي قيمة الصادرات ، نجدها انخفضت الى ١٢ مليون دولار في عام ١٩٧٩ . وهي تشكل نسبة قدرها ٨٠٪ مـــن اجمالي قيمـــة الصادرات للعام المذكور (٧٣) . والاكثر من هذا ان قيمة الصادرات الزراعيـــة انخفضت في عام ١٩٨١ الى ٦ر٨ ملايين دولار ، وهي تعادل ٢ر١٨٪ من اجمالـــي قيمة الصادرات . وتشير بيانات عام ١٩٨٢ الى انها تدنت كثيرا بحيث بلغت قيمتها ٦ر٢ مليون دولار (٧٤) .

أما الواردات فقد ارتفعت قيمتها خلال عام ١٩٨١ مقارنة بعام ١٩٧٧ ، حيث ازدادت من حوالي ٨ر١٠٣٩ مليون دولار الى ٨ر١٦٠٨ مليون دولار بين العامين المشار اليهما (٧٥) . اي بزيادة قدرها ٥٦٩ مليون دولار ، بنسبة ٧ر٥٤٪ .

وعند التمعن في بنود الواردات يلاحظ ان الارتفاع قد شمل كل تلك البنود دون تغيير على البنية الهيكلية للواردات . فقد بلغت الواردات الزراعية خلال عام ١٩٨١ نحو ٣ر٣٧٪ من اجمالي قيمة الواردات . وهذا يعني ان الالات ومعدات النقل والواردات الاخرى غير الزراعية تصـــدرت القائمـــة بحيث بلغت نسبتهـــا ٧ر٦٢٪ من اجمالي قيمة الواردات .

واحتلت قيمة الواردات الغذائية حيزا كبيرا في جدول السلع المستوردة . فقد أرتفعت قيمتها من ١٧٨ مليون دولار الى ٦ر٥٥١ مليون دولار بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١ . واذا اضفنا اليها الزيت الحيواني والنباتي ترتفع القيمة عام ١٩٨١ الى ٥٦٧ مليون دولار ، أي بنسبة ٣٥ ٪ من اجمالي قيمة الواردات (٧٦) .

والحقائق السابقة تشير بوضوح الى هيمنة تجارة الاستيراد ، فهي السائدة في تركيب التجارة الخارجية لا سيما استيراد المواد الغذائية التي كانت تشكل ، في عام ١٩٧٣ ، حوالي نصف المستوردات (٧٧) . ثم انخفضت الى حوالي الثلـــث (٣ر٣٤ ٪) في عام ١٩٨١ ، أي ضعف النسبة المتحققة في عام ١٩٧٧ (١ر١٧ ٪) .

وفيما يلي جدول يوضح بنود الواردات الغذائية في القطر اليمني :

جدول رقم (٥)

قيمة السلع الغذائية المستوردة عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ (مليون دولار)

السلعـــــــــة	١٩٧٧		١٩٨١	
	القيمـة	٪	القيمـة	٪
المنتجات الحيوانيـة	٥٩ر٧	٣٣ر٦	٢٠١ر٨	٣٦ر٦
الحبوب ومنتجاتهـا	٤١ر٧	٢٣ر٤	١٣٩ر٥	٢٥ر٣
الفواكة والخضـــر	٤٠ر٠	٢٢ر٥	١٠٩ر٠	١٩ر٨
السكر والعســل	٢٣ر٤	١٣ر١	٦٤ر٥	١١ر٧
البن والشاي والكاكاو والتوابل	٦ر٦	٣ر٧	١٥ر٦	٢ر٨
أنـواع أخـرى	٦ر٦	٣ر٧	٢١ر٢	٣ر٨
الإجمـــالي	١٧٨ر٠	١٠٠ر٠	٥٥١ر٦	١٠٠ر٠

المصدر : FAO Trade Yearbook 1982, Table 177, P. 350.

وثمة حقائق عديدة يمكن أن يوضحها الجدول و(شكل ٦)من بينها ان المنتجات الحيوانية احتلت قائمة الصدارة في المستورد من المواد الغذائية ، اذ بلغت نسبتها الى مجموع تلك الواردات ٣٦ر٦ ٪ في عام ١٩٨١ ، اي اكثر من ثلث قيمة المستورد من المواد المذكورة . فقد ارتفعت تلك القيمة من ٥٩ر٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ٢٠١ر٨ مليون دولار في عام ١٩٨١ .

كما ان الواردات من الحبوب ومنتجاتها جاءت في مرتبة ثانية ، فقد ارتفعت قيمتها من ٤١ر٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ١٣٩ر٥ مليون دولار في عام ١٩٨١. وازدادت نسبتها الى اجمالي الواردات الغذائية من ٢٣ر٤ ٪ الى ٢٥ر٣ ٪ خلال نفس الفترة . وبذا احتلت ربع قيمة السلع الغذائية المستوردة .

أما الكمية المستوردة من الحبوب فقد بلغت في عام ١٩٨١ نحو (٥٠٩ر٥) الف طن ، ارتفعت الى (٥٥٩ر٧) الف طن في عام ١٩٨٢ . على حين لم تزد الكميـــة المصدرة منها في عام ١٩٨١ عن ٢٠ طنا (٧٨) .

وسوف يرتفع الاستيراد من القمح وحده الى (٨٠٠) الف طن في عام ١٩٩٠ . في حين كان القطر في حالة اكتفاء ذاتي قبل عشرين سنة . هذا ما ذكره الاستاذ « نول كروف » نقلا عن قول الدكتور ناصر العولقي استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء (٧٩) .

أما واردات الفواكه والخضر فقد ازدادت قيمتها من ٤٠ مليون دولار الى ١٠٩ مليون دولار بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١ . الا ان نسبتها الى اجمالي الواردات الغذائية قد انخفضت من ٥ر٢٢ ٪ الى ٨ر١٩ ٪ خلال نفس الفترة .

وارتفعت القيمة المستوردة من السكر والعسل خلال الفترة المذكورة من ٤ر٢٣ مليون دولار الى ٥ر٦٤ مليون دولار . أما نسبتها الى اجمالي الواردات الغذائية فقد انخفضت من ١ر١٣ ٪ الى ٧ر١١ ٪ . وبلغت الكمية المستوردة من السكر في عام ١٩٨١ نحو (١ر٢٠٩) الف طن . ارتفعت الى (٢١٧) الف طن في عام ١٩٨٢ ، تبعا لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية (٨٠) .

ومما تجدر الاشارة اليه ان قيمة السكر والعسل قد انخفضت بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ من ٥١ مليون دولار الى ٦ر٣٣ مليون دولار ، لانخفاض الكمية المستوردة بين العامين المذكورين ، بسبب ارتفاع المخزون من هذه المادة .

وتتضمن بنود الواردات الغذائية منتجات اخرى مثل البن والشاي والكاكاو والتوابل وغيرها . وقد ارتفعت قيمتها من ٢ر١٣ مليون دولار الى ٨ر٣٦ مليون دولار . أما نسبتها الى اجمالي الواردات الغذائية فقد انخفضت من ٤ر٧ ٪ الى ٦ر٦ ٪ بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١ .

هذا وقد بلغت الكمية المستوردة من البن (الاخضر والمحمص) نحو ٩٣٢ طنا في عام ١٩٨١ و٤٤٥ طنا في عام ١٩٨٢ . بينما بلغت صادراتها من البن نحو ٦٩٠ طنا في عام ١٩٨١ و٩٠٠ طن في عام ١٩٨٢ حسب تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية (٨١) . على الرغم من شهرة اليمن ، على المستوى العالمي ، بجودة بنها منذ سنوات بعيدة .

وتشير البيانات الى الاستمرار في استيراد المزيد من المواد الغذائية . فبعد أن كانت قد بلغت قيمتها عام ١٩٦٤ نحو ٢ر٩ ملايين ريال (٨٢) (مليوني دولار) ، ارتفعت الى ٤٠٧ مليون ريال (٤ر٩٠ مليون دولار) عام ١٩٧٤ (٨٣) . وفي عام ١٩٨١ ارتفعت الى ٦ر٥٥١ مليون دولار (٨٤) ، اي بما يعادل ستة اضعاف القيمة لعام ١٩٧٤ و٢٧٠ ضعفا عن عام ١٩٦٤ . وهذا يعود بمعظمه الى الارتفاع الكبير الذي سجلته اسعار كثير من المواد الغذائية مثل الحبوب والسكر ومشتقات الحليب

في الاسواق العالمية من جهة ، والى اتجاه بعض المستوردين لشراء كميات من تلك المواد وتخزينها بهدف الاستفادة من فروق اسعارها من جهة أخرى . فضلا عن ازدياد حجم الاستهلاك المحلي نتيجة لازدياد عدد السكان ، وتحسن الاوضاع المعاشية بعض الشيء .

وازدياد الاستيراد من المواد الغذائية أدى الى نتائج عديدة منها :

ا ـــ كثرة الطلب على المواد الغذائية لاستكمال النقص في التغذية .

ب ـــ تحول المواطنين الى استهلاك المواد الارقى ، مثل التحول من الذرة الى القمح والدقيق .

حـ ـــ اقبال السكان على استهلاك السلع الاجنبية ذات المواصفات الثابتة مثل الجبن والزبدة وغيرهما (٨٥) .

ان كثرة الاستيراد من الغذاء يشير بوضوح الى انعدام الاكتفاء الذاتي من الانتاج . لهذا تتجه حصة الفرد من انتاج الغذاء نحو السالب . فقد بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي لحصة الفرد من انتاج الغذاء خلال المدة ١٩٧٠ ـــ ١٩٨٠ نحو (ـــ ٦٥ر٠) (٨٦) .

كذلك ينخفض مؤشر النسبة المئوية لحصة الفرد من انتاج الغذاء خلال المدة ١٩٧٧ ـــ ١٩٨٢ . فقد بلغ هذا المؤشر في نهاية المدة المذكورة (عام) ١٩٨٢ نحو ٨٦ر٤ عن سنة الاساس (٧٦/١٩٧٤) والبالغ مقدارها ١٠٠ (٨٧) .

وهذا يشير بوضوح الى انعدام الاكتفاء الذاتي من انتاج الغذاء . ويرجع ذلك الى أسباب أهمها :

ا ـــ هجرة الايدي العاملة من الريف الى المدن والى البلدان البترولية في الخارج ، وحرمان قطاع الزراعة منهم .

ب ـــ منافسة السلع المستوردة لمثيلاتها المنتجة محليا لا سيما الحبوب ، حيث ان استيرادها هو ارخص من زراعتها محليا بسبب ظروف البلاد القاسية مثل وعورة التضاريس ، وذبذبة الامطار الموسمية ، والتناحر القبلي .

حـ ـــ وجود المزارعين في اقاليم عديدة ، متناثرة ومتشتتة يجعلهم يتركون الاراضي المزروعة زراعة هامشية .

ويتجلى انعدام الاكتفاء الذاتي وخطورة الوضع الغذائي في الشطر الشمالي من اليمن ، من اتساع الفرق بين معدلي انتاج الغذاء والطلب عليه ، حيث يبلغ معدل نمو انتاج الغذاء ٢ر٠ ٪ ، ومعدل نمو الحاجة الى الغذاء نحو ٩ر٣ ٪ . في

حين يصل معدل نمو السكان الى ٤ر٢ ٪ . وبقسمة معدل الطلب على الغذاء على معدل نمو انتاج الغذاء تكون النتيجة ٥ر١٩ (٨٨) . وهي أكبر نسبة بين اقطار الوطن العربي (٨٩) .

ويمكن اعتبار هذه النسبة كدالة على مدى تأخر عجلة زيادة انتاج الغذاء مقارنة بنسبة الطلب عليه . حيث تعني هذه الدالة بأن معدل نمو الطلب على الغذاء يعادل ٥ر١٩ مرة من معدل نمو انتاج الغذاء في القطر اليمني . وهذا يعني استيراد كل هذا الفرق من الخارج (٩٠) .

والحقيقة السابقة تشير بوضوح الى تفاقم الفجوة بين الطاقة الانتاجية من السلع الغذائية ، وبين ازدياد حاجة السكان اليها . فضلا عن سوء التوازن الغذائي للنقص الواضح في عناصر الغذاء الضرورية لبناء الجسم .

وهذا يجعل من التنمية الزراعية السريعة ضرورة حتمية لسد الفجوة الغذائية ، واصلاح الخلل المتزايد في الميزان التجاري . لا سيما وان الدول ذات الفائض في الانتاج الغذائي تتكتل مع بعضها وتوحد مصالحها من أجل استخدام الغذاء كسلاح سياسي لا يوجه ضد اليمن او الاقطار العربية الاخرى فقط ، وانما أيضا ضد دول العالم النامي .

ومما يسهم في دفع عملية التنمية الزراعية الى الامام عدة اعتبارات تساعد في العملية المذكورة اهمها (٩١) :

١ ــ قابلية الارض الانتاجية في مناطق عديدة من القطر اليمني عالية بحيث يمكن أن تعطي محصولين أو اكثر في العام الواحد . ولتنوع الظروف المناخية وملاءمتها اثر واضح في هذا المجال .

٢ ــ اعتياد السكان على عمل المدرجات الجبلية واستغلالها في انتاج المحاصيل الزراعية .

٣ ــ قيام المصرف التعاوني الزراعي باقراض المزارعين بما يساعدهم على تطوير زراعتهم وتقدمها .

٤ ــ اعطاء سلف زراعية للمزارعين من قبل الشركة العامة للقطن التي تقوم باستلام محصول القطن منهم وحلجه وتسويقه . كما تزود المزارعين بمضخات ري مما ادى الى ازدياد المستورد من المضخات المذكورة . وكذلك الحراثات الزراعية والاسمدة والمبيدات الحشرية .

٥ ــ وجود مشروعات تدعمها بعض الاقطار العربية والمنظمات الدولية تستهدف الكشف عن المياه الجوفية وارواء بعض الاراضي وتربية المواشي والدواجن واستثمار الثروة السمكية .

وتشير بعض الدراسات التي أجريت في القطر اليمني الى وجود موارد طبيعية كامنة ، ولو استغلت بطريقة سليمة ستؤدي الى امكانية اعالة أعداد ليست قليلة من السكان . وفيما مضى ذكر مهندس الماني ، عاش في اليمن عشر سنوات ، أنه لو تطور القطر اليمني ونميت اقتصادياته لوسع في المستقبل ٢٥ مليون نسمة . وقال (سيجر) : « لو طور حاكم اليمن — في العهد الامامي — بلاده ستصبح واحدة من أغنى اقطار الشرق الاوسط » (٩٢) .

وعليه فمن الضروري استغلال الموارد الكامنة والقيام بعملية تنمية زراعية شاملة ، حيث توجد امكانيات جيدة لانتاج عدة مواد غذائية مثل الذرة والبن والخضروات والفواكه وبعض المنتجات الحيوانية .

ويستطيع القطاع الزراعي بعد تطويره أن يلعب دورا كبيرا يمكن أن يؤديه للتجارة الخارجية من حيث (٩٣) :

(أ) تقليص المستوردات من المواد الغذائية (النباتية والحيوانية) .

(ب) زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية بما يوفر زيادة من العملات الاجنبية ، ويسهم في تقليص عجز الميزان التجاري .

(ج) رفع مستوى معيشة المزارعين وتحسين امكانياتهم بما ينشط حركة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية .

(د) زيادة المستوردات من بضائع التكوين الراسمالي وغيرها من المواد الاولية والضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وعلى هذا الاساس اهتمت الدولة بالقطاع الزراعي واعطت لموضوع الامن الغذائي اهتماما خاصا اثناء التحضير للخطة الخمسية الاولى (٧٧/١٩٧٦ — ٨١/١٩٨٠) بعد دراسة الواقع الزراعي ، ومسح المنتجات الزراعية ، ووضع التصورات المستقبلية . وقد انبثق عن هذه الدراسات برنامج الاستثمار لعدة مشاريع زراعية منها ١٦ مشروعا للري ، وبقدرها للتنمية الريفية المتكاملة ، و١٦ مشروعا غيرها للبحوث وانتاج ووقاية المزروعات ، و(٥) مشاريع لتطوير الثروة السمكية ، و(٧) مشاريع لتطوير الانتاج الحيواني وتحسين الخدمات البيطرية ، و(٤) مشاريع لدعم وتطوير المؤسسات الزراعية والارشاد الزراعي (٩٤) .

وتشكل الاستثمارات المذكورة في مجال الزراعة ما يزيد على ١٤ ٪ من مجمل الاستثمارات في الخطة ، وهي تعادل ١٦٫٥ مليار ريال يمني (٣٦٣٧ مليون دولار) (٩٥) .

ومما يجدر ذكره ان قطاع النقل والمواصلات حظي بأكبر نصيب في الخطة

الخمسية (حوالي ٣٠ ٪ من جملة الاستثمارات) ، وذلك للتغلب على مشاكل التشتت الجغرافي وصعوبة الاتصال بالمناطق الجبلية . ولا شك ان ذلك سيخدم مناطق الانتاج الزراعي من حيث سهولة ايصال مستلزمات الانتاج وتحسين الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية .

الطاقة الغذائية والوضع الصحي

ان ما يعاني منه الانسان اليمني ليس هو مجرد اختلال توازن الفيتامينات ، بل انه يعاني على الخصوص من عدم كفاية الغذاء وفقر الفيتامينات ، من الناحيتين الكمية والنوعية . واليمني بسبب هذا الفقر ، عرضة للضعف الجسماني وضعف في نمو العضلات ، وعدم كفاية وزن الجسم بالنسبة الى طول القامة .

وأغلبية السكان لا تستهلك المواد الغذائية ذات الاصل الحيواني ، الا في النادر ، مع ما يتصف به اليمنيون من حب شديد لاكل اللحوم التي لا تسمح اثمانها المرتفعة بالحصول عليها باستثناء المدن الكبرى . حيث لا تخلو يوميا موائد الطبقات الثرية والوسطى من لحم الضأن أو الماعز . في حين تكتفي طبقاتها الفقيرة بلحم البقر مرتين او ثلاثا في الاسبوع . ولا تستهلك اللحوم ، في المناطق الزراعية ، الا في المناسبات الكبرى كالاعياد وحفلات الزواج (٩٦) .

ويتضح نقص الغذاء في اليمن من انخفاض كمية السعرات الحرارية والبروتينات والدهون التي يتناولها السكان . فان مقدار ما يستهلكه السكان من مجموع الاغذية (خلال المدة ١٩٧٨ / ١٩٨٠) يبلغ نحو ٢٢٧٢ سعرة لكل فرد يوميا . يقابلها ٢٦١٧ سعرة للمتوسط العالمي و ٣٤٠٧ سعرة لمتوسطة الدول المتقدمة . وعليه فان الطاقة السعرية في القطر اليمني تعد منخفضة ، بل انها أخفض من متوسط دول العالم النامي والبالغ ٢٣٢٨ سعرة لكل فرد يوميا (٩٧) .

ويشير حجم الاستهلاك خلال المدة المنوه عنها الى وجود بعض التحسن في الاستهلاك الغذائي مقارنة بالسنوات الست السابقة . حيث اشارت بيانات عام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٤ الى أن مقدار ما يصيب الفرد اليمني من امدادات غذائية لا يزيد عن ١٩٩٦ سعرة يوميا ، اي ٨٢٪ من احتياجاته البالغة ٢٤٢٠ سعرة (٩٨) .

وتصل الطاقة السعرية اليومية التي يتناولها الفرد من الخضروات الى ٢٠٣٢ سعرة ، مقابل ٢٣٥٧ سعرة للدول المتقدمة . في حين تبلغ الطاقة المذكورة التي يتناولها الفرد من المنتجات الحيوانية نحو ٢٤٠ سعرة يوميا ، يقابلها ١٠٥٠ سعرة في الدول المتقدمة (٩٩) .

اما كمية البروتينات التي يستهلكها السكان فهي منخفضة أيضا ، حيث يصيب الفرد الواحد حوالي ٧٠ر٥ غراما من البروتينات يوميا بالنسبة لمجموع الاغذية (١٠٠). وهذا الرقم قريب من المتوسط العالمي ، واكثر من متوسط الاقطار النامية ، ولكنه اقل بكثير من متوسط العالم المتقدم والبالغ ٩٨ر٧ غراما لكل فرد يوميا .

ويرتفع متوسط ما يستهلكه الشخص الواحد من البروتينات النباتية الى (٥٥) غراما بالمقارنة مع بقية المجموعات الغذائية . ويحصل العكس بالنسبة للبروتينات الحيوانية حيث يتناول الفرد الواحد منها ١٥ر٥ غراما يوميا مقابل ٢٣ر٨ غراما للمتوسط العالمي و ٥٥ر٥ غراما لمتوسط الدول المتقدمة (١٠١) .

أما الدهون فان ما يتناوله الشخص الواحد منها (بالنسبة لمجموع الاغذية) يصل الى ٣٦ر٢ غراما يوميا وهو أقل من المتوسط العالمي وأقل من متوسط الاقطار النامية . ويقل كثيرا عن متوسط الدول المتقدمة والبالغ ١٢٨ر٥ غرام يوميا (١٠٢) .

كذلك الحال بالنسبة للدهون الحيوانية حيث يصل مقدار الاستهلاك منها الى ١٦ر٤ غراما لكل فرد يوميا . وهو يعادل نحو نصف المتوسط العالمي ، ويقارب متوسط الدول النامية ، الا انه يقل عن متوسط الدول المتقدمة بخمس مرات .

ويسود في اليمن نوعان من انواع سوء التغذية والناتج عن نقص البروتين والطاقة السعرية وهما (١٠٣) :

١ ــ تخلف النمو (التقزم) وهو يشير الى سوء التغذية المزمن .

٢ ــ الهزال الذي يشير الى سوء التغذية الحاد ، وهو على درجة عالية من الانتشار بين الاطفال قبل سن المدرسة .

ويبلغ انتشار التقزم خمسة امثال انتشار الهزال . وكلاهما اكثر انتشارا في الريف اليمني عنه في المنطقة الحضرية بصنعاء ، حيث ينخفض انتشار كل منهما الى ادنى معدلاته .

ومن بين المناطق الريفية الثلاث (تهامة ، المرتفعات الجنوبية ، المرتفعات الشمالية) تختلف درجة انتشار كل من هذين النوعين اختلافا واضحا ومتناقضا . فتخلف النمو يبلغ حده الادنى في تهامة ، والاقصى في المرتفعات الشمالية . بينما الهزال يصل حده الاقصى في تهامة والادنى في المرتفعات الشمالية . أما في المرتفعات الجنوبية فينتشر كلا النوعين بدرجة متوسطة .

وتتزايد نسبة ظهور التقزم مع تقدم السن . في حين تزيد نسبة الهزال زيادة بسيطة خلال السنة الثانية من العمر ، ثم تعود للانخفاض البسيط بعد ذلك . وكلا

النوعين ينخفضان الى حدهما الادنى بين الاطفال الذين تتراوح سنهم بين ثلاثة وستة اشهر . والهزال أكثر انتشارا بدرجة ما بين الاطفال الذكور عنه بين الاناث، وخصوصا خلال السنة الثانية من العمر (١٠٤) .

ومن امراض الطفولة الشائعة الانتشار في اليمن (الانيميا) ، حيث يتشابه منحنى انتشارها مع الهزال ولكنه اكثر حدة . ويصل اقصى انتشار لها في تهامة بنسبة ٨٢٪ . ويبلغ حدها الادنى (١٧ ٪) في المناطق الحضرية بصنعاء بالنسبة لجميع الاعمار . كما انها تنتشر تقريبا بنفس الدرجة بين امهات هؤلاء الاطفال وبنفس منحنى التوزيع الجغرافي حيث تنتشر بنسبة ٧٢٪ في تهامة ، تنخفض الى ٥ ٪ فقط في المناطق الحضرية بصنعاء (١٠٥) .

وفي جميع المناطق ، باستثناء المرتفعات الشمالية ، يزيد انتشار الانيميا بشكل واضح لدى الاطفال الذين يعانون من الهزال عنها بين الاطفال الذين لا يعانون منه . وبسبب كثرة الامراض التي تصيب الطفولة ، نجد ان حوالي نصف أطفال القطر اليمني لا يصلون الى سن الخامسة عشرة (١٠٦) .

وبالاضافة الى امراض الطفولة ، فان نقص بعض انواع الفيتامينات وبعض أنواع الغذاء يؤدي الى انتشار أمراض اخرى منها مرض البيري بيري او لين العظام ، ومرض الغدة ونخر الاسنان (في النجود العليا بصورة خاصة) والكساح والقرحة الاستوائية وحمى المستنقعات والزحار الاميبي ، وعسر الهضم الناجم عن تناول القات ، وكذلك التيفوئيد والبلهارسيا الناجمة عن الوضوء في ماء غير متجدد بالمساجد ، وامراض الكلى الناجمة عن انعدام المياه الصالحة للشرب .

وما من شك في ان سوء التغذية هو من العوامل الرئيسة في انتشار السل والامراض المعدية الاخرى، كما انه من عوامل ارتفاع نسبة الوفيات في اليمن (١٠٧) .

اما **عدد الاطباء** وتوزيعهم على عدد السكان ، فتشير بيانات عام ١٩٦٢ الى وجود ١٥ طبيبا — وليس بينهم طبيب يمني واحد — و ٦٠٠ سرير مستشفى في كل اليمن (١٠٨) بالاضافة الى وجود صيدلي واحد لكل (٥ر١١٥) الف مواطن ، وطبيب واحد لكل (٢٢٥) الف نسمة . وبهذا كانت اليمن تمثل أقل درجة دولية من حيث نسبة الاطباء الى عدد السكان .

وفي عام ١٩٨١ ارتفع عدد الاطباء الى ٧١٦ طبيبا منهم ٣٢٨ طبيبا يمنيا ، اي طبيب واحد لكل (١٠) آلاف نسمة ، وطبيب اسنان لكل (٥ر٢٧٥) الف نسمة . كما ارتفع عدد اسرة المستشفيات الى ٣٢٥٩ سريرا . يضاف لها ٩٣٥ سرير مركز طبي ، وبذا يصبح اجمالي عدد الاسرة نحو ٤١٩٤ سريرا (١٠٩) ، اي سرير واحد لكل ١٧٠٨ شخص .

خاتمـــــة

(النتائج والمقترحـــات)

توصلت الدراسة الحالية الى نتائج عديدة يمكن ايجاز ابرزها فيما يأتي :

١ ــ ان المستوى الغذائي لسكان الشطر الشمالي من اليمن متدهور ، حيث يعاني السكان من نقص في الغذاء من حيث الكم والنوع . ويتضح تدهور المستوى المذكور من انخفاض كمية السعرات الحرارية والبروتينات والدهون التي يتناولها الافـــراد .

٢ ــ تدهور حالة الامن الغذائي كما تـــدل على ذلـــك احصاءات التجـــارة الخارجية ، اذ بلغت الواردات من المنتجات الغذائية في عام ١٩٨٠ حوالـــي ٤٩ ضعفا من قيمة الصادرات من نفس المـــواد و ٢١ ضعفا مـــن قيمـــة الصادرات جميعها(١١٠).

٣ ــ درجة تباين مستوى الاستهلاك الغذائي بـــين السكان عالية جـــدا . ويتضح تباين هذا المستوى من درجة تباين مستوى الاستهلاك في المناطق الحضرية والريفية وبين الافراد انفسهم .

٤ ــ القيمة الغذائية للغذاء المستهلك غـــير متوازنة وخاصـــة ان العنصر البروتيني من مصادر حيوانية قليل جدا .

وتشير النتائج المذكورة الى وجود مشكلة معقدة يعانيها الامن الغذائي فـــي القطر اليمني . وان ترك هذه المشكلة بدون حل سيؤدي الى تفاقمها ، مما يجعـــل حلها مستقبلا امرا في غاية الصعوبة . فيؤدي الى استمرار اتساع الفجوة الغذائية وتزايد الاعتماد على المعسكر الغربي . مما يؤثر بأقل الاحتمالات على حرية اتخاذ القرارات السياسية المستقلة . فضلا عن كون ذلك يـــؤدي الى وضـــع معاشي صعب .

ونظرا لما يحتله الامن الغذائي في الامن القومي من أهمية كبرى ، يتحتم على القطر اليمني الزاخر بامكاناته الزراعية وثرواته الحيوانية ان يعجل باستثمار تلك الامكانات ، بالتنسيق مع بقية أقطار الوطن العربي لسد الفجوة الغذائية الحالية عن طريق زيادة انتاج السلع الغذائية الاستراتيجية المكونة لهذه الفجوة خاصـــة المنتجات الحيوانية والحبوب (لا سيما القمح منها) والسكر والفواكه والخضر .

وللوصول الى زيادة انتاج السلع الغذائية المذكورة من اجل الاكتفاء الذاتي تقترح هذه الدراسة وضع سياسات فاعلة لترشيد الانتاج والاستهلاك وما يتصل بهما من تسويق واستيراد وتصدير للسلع الغذائية . وفيما يلي الخطوط العريضة لتلك المقترحات :

أولا ــ السياسات المتصلة بانتاج الغذاء (١١١) :

تتطلب هذه السياسة العمل على :

١ ــ استثمار الاودية التي تخترق النطاق الاوسط من سهل تهامة (١١٢) لوجود امكانيات التطوير فيها ، بسبب غناها بالمياه السطحية والجوفية . حيث تقدر كميات المياه الجارية على السطح نتيجة لهطول الامطار على سفوح المرتفعات الساحلية بحوالي (٣٠٠٠ مليون م٣ سنويا) . وتكفي هذه المياه اذا احسن استغلالها لري (٢٠٠) الف هكتار . أي بزيادة قدرها (٨٠) الف هكتار عن المساحة المزروعة حاليا (١١٣) . خاصة وان تربة هذه الاودية خصبة جدا ، وتغذي الينابيع بعضها فتجري مياهها طول العام . وعليه تعتبر هذه الاودية امل اليمن في التوسع الزراعي مستقبلا عندما تقام عليها السدود ومشاريع الري (١١٤) .

٢ ــ التوسع الراسي والافقي لمحاصيل الحبوب ، وتحديد الاصناف المناسبة منها لمختلف مناطق القطر اليمني ، ونشر الاصناف المحسنة من البقوليات الجافة . فضلا عن توسيع مساحة المحاصيل الزيتية (السمسم ، عباد الشمس ، الفول السوداني) وادخال زراعة الخروع ، وتصنيع بذور القطن المحلي .

ولكي يتم التوسع الافقي في المحاصيل المشار اليها لا بد من تقليص المساحات المخصصة لانتاج المحاصيل النقدية الى الحد الضروري الذي يسد احتياجات المصانع المحلية .

٣ ــ اوضحت دراسة « المنظمة العربية للتنمية الزراعية » ، لمحاصيل الخضر والفاكهة المنتجة في القطر اليمني ، عدة حقائق جديرة بالاهتمام والتطبيق أبرزها ما يأتي (١١٥) :

أ ــ امكانية زيادة انتاجية الهكتار الواحد من الخضر الرئيسة ، بالاضافة الى امكانية التوسع الافقي في مساحات كبيرة تخضع للري الدائم لا سيما في منطقة خولان . وسيرتفع انتاج الخضر ، نتيجة للتوسع الافقي والراسي من ٣٣٥ الف طن (عام ١٩٧٥/٧٦) الى١٧ر١ مليون طن في نهاية الخمس سنوات الاولى لتنفيذ المشروع الذي قامت بدراسته المنظمة المذكورة . أي بزيادة ثلاثة اضعاف ونصف ،

وهذه الزيادة يمكن ان تسد حاجة الاستهلاك المحلي والتصنيع معا ، بل وتوفر فائضا للتصدير .

ب ــ وفي مجال الفاكهة اوضحت الدراسة بأنه يمكن ، بعد تطوير مصادر المياه في منطقة خولان ، التوسع في انتاج العنب في مساحة قدرها (٥٠٠٠) هكتار وفي اللوز في مساحة قدرها (٢١٠٠) هكتار .

ج ــ اشارت الدراسة الى صلاحية مناطق تهامة وتعز والاودية لانتاج الموز، واقترحت اكثار الموز البلدي في المناطق التي يصيبها مرض التبقع (لمقاومته له) . ويقتصر اكثار الموز اللاحجي والبوبر في المناطق الاخرى ، على ان تحاط المزارع بمصدات الرياح من اشجار الكافور . وقد حددت الدراسة بالتوسع في مساحة (٢٠) هكتارا من كل من الاصناف الثلاثة حيث ستصل الزيادة في صافي الايراد نتيجة لتطوير الزراعة الى ٣٠٪ .

د ــ اقترحت المنظمة المشار اليها التوسع في زراعة الباباظ (صنف سولو) في مساحة قدرها ١٥ هكتارا سنويا في تعز وتهامة والاودية في اراضي تخصص له ، بالاضافة الى المسافات البينية (بين اشجار المانجو) . وهذا يتطلب التوسع في زراعة المانجو . واوضحت الدراسة ان الزيادة في صافي الايراد ستصل الى ٢٥٪ .

٤ ــ استخدام احدث الاساليب العلمية والتكنولوجية في جميع مرافق الحياة الاقتصادية لا سيما مجال التطوير الزراعي ، والعمل باتجاه تحديث الريف عن طريق تطوير الصناعات الزراعية وتطوير الثروة الحيوانية وتحسينها ورفع انتاجيتها . **ويتطلب استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة العمل على :**

ا ــ استخدام وسائل الانذار المبكر للتنبؤ بحالة الظروف الطبيعية .

ب ــ تنظيم العلاقة بين المزارعين واصحاب الاراضي بحيث تساعد في زيادة الانتاج . وهذا يتطلب توفير الحوافز للمزارعين ، أي تقديم التسهيلات لهم بكل ما يخص العملية الزراعية التي يقومون بها .

ج ــ اجراء مسح شامل للتربة وتحليلها وعلاج مشاكلها وتحسين الاراضي واستصلاح ما يمكن استصلاحه منها . وضرورة صيانة سدود المدرجات .

د ــ الحفاظ على المصادر المائية وايجاد موازنة مائية واضحة ، وضرورة بناء سدود تحويلية صغيرة وقناطر من الاسمنت المسلح على الاودية لحجز المياه والاستفادة منها ، مع انشاء قنوات لري الحقول . وينبغي القيام بعمليات الحفر الاستكشافي والتوسع في حفر الآبار الارتوازية .

هـ ــ التوسع في استخدام الميكنة الزراعية ضمن حدود المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، والعمل على صيانتها وادامتها ، وتحسين كفـــاءة استخدام الآلات والادوات الزراعية الموجودة حاليا .

و ــ الاهتمام بالثروة السمكية ورفع انتاجيتها عن طريق تأسيس اسطـــول صيد حديث وتوسيع الاسطول الحالي وتطويره ، والبدء في الاستثمار التجاري للثروة السمكية مع بناء مراس وموان للصيد وربطها بانحاء القطر بطرق معبدة . وضرورة تنظيم نشاط الصيادين في جمعيات تعاونيـــة والتوســـع في اقراضهـــم وارشـادهم وتدريبهم بحيث ينتهي الامر بانشاء شركة وطنية للثروة السمكية .

ز ــ صيانة الموارد الطبيعية وتحسين استغلال الغابات وتطوير المراعـــي الطبيعية وتنظيم عملية الرعي واقامة مصانع الاعلاف ومخازنها والتوسع باستعمال الاعلاف المركزة وزراعة المحاصيل العلفية الخضراء .

ح ــ تحقيق الاكتفـــاء الذاتي من المنتجات الحيوانيـــة عـــن طريق زيادتها وتحسين انتاجية الراس واستيراد طلائق ابقـــار محسنة والتوسع في استعمـــال آلات تفريخ البيض وضرورة وقاية الحيوانات من الامراض ، مما يتطلب الاكثـــار من عدد الاطباء البيطريين الاكفاء .

ط ــ التوسع في الارشاد الزراعي افقيا ورأسيا، ورفع كفاءة المزارع بتدريبه والعناية بصحته ، وضرورة انشاء المصرف الزراعي ليمارس عمليات التسليف .

ي ــ زيادة غلة المحاصيل التي تنبتها الارض المزروعة عن طريق استخدام السلالات الجديدة من البذور الوفيرة الانتاج ، والمضي قدما في استخدام المخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية ومكافحة الامراض النباتية ، فضلا عن اتباع الدورات الزراعية الملائمة وتنويع المحاصيل المزروعة فيها والتوســـع في تجارب انتاجيـــة المواد الغذائية بالطرق البيوكيماوية وانتاج ما يثبت صلاحيته لغـــذاء الانسان . وبعبارة اخرى رفع الوية الثورة الخضراء في كل مكان من القطر اليمني بادخـــال أحدث مبتكرات التكنولوجيا الزراعية .

ثانيا ــ **السياسات المتصلة بالاستهلاك والاستيراد والتسويق :**

يمكن تقسيمها الى ما يأتي (١١٦) :

ا ــ ما يتعلق منها بالاستهلاك الغذائي :

١ ــ لا بد من تحديد نوع وكمية السلع المطلوبة للاستهلاك ، ووضع سياسة يتم فيها تشجيع استهلاك المنتجات الغذائية المحلية .

٢ ــ ينبغي الا يقل المستوى الاستهلاكي لغالبية السكـــان في الجمهورية ،

على المدى البعيد ، عن المستوى الغذائـــي المطلـــوب للنشاط العادي للانسان .

ويمكن الوصول الى المستوى الاستهلاكي الامثل عن طريق :

أ ـــ زيادة نسبة البروتينات الحيوانية في الغذاء اليمني من ١٧٪ الى ٣١٪ .
ب ـــ تحسين وجبات الطعام لاطفال المدارس .
د ـــ اضافة الفيتامينات وبعض العناصر المعدنية للخبز والبسكويت .
د ـــ انشاء وكالة متخصصة لفحص السلع الغذائية للتأكد من انها تحـــوي المواد الغذائية المطلوبة .

٢ ـــ ما يتعلق منها بالاستيراد :

ان اتاحة السلع الغذائية للمستهلك بصفة مستمرة وبأسعار معقولة ، هـــو الهدف الذي تسعى اليه سياسة الاستيراد . ومن هنا لا بد ان تتصل هذه السياسة بسياسات الانتاج والاستهلاك . ومـــن مساوىء سياســـة الاستيراد الخاصـــة بالغذاء :

(١) عدم الكفاءة الاستيرادية اذ ان كثيرا من السلع الغذائية (القمح مثلا) تصل الموانى اليمنية بأسعار مرتفعة مقارنة بأقطار المنطقة (مثل الشطر الجنوبي من اليمن) . لا سيما وان كثيرا من السلع المستوردة تأتي من دول هي ليست في الاصل المنتجة لتلك السلع .

وعليه يجب ان تستورد جميع السلع الغذائية من مصادر انتاجها ، اذ ان ذلك سيساعد في الدخول في تعاقدات طويلة المدى وبشروط افضل وأضمن .

(٢) الاعتماد شبه الكلي على القطاع الخـــاص . وبذا ينبغـــي زيادة عدد المستوردين وتقليل عدد الوسطاء ، وتشجيع قيـــام الجمعيـــات التعاونية لتتولى عملية استيراد الاغذية .

(٣) ضعف التبادل التجاري الاقليمي ، وهذا يتطلب تشجيع التبادل التجاري بين الاقطار العربية وتنويع مصادر الواردات ، حتى يمكن تفادي احتمال استخدام الواردات الغذائية كوسيلة للضغط السياسي .

(٤) عدم انسجام سياسة استيراد السلع مع سياسة الاستهلاك والانتاج ، مما يتطلب عدم تشجيع استيراد السلع التي يمكن انتاجها محليا . كما ينبغي حماية القطاعات الانتاجية الناشئة ، ووقف استيراد منتجات القمح والذرة الشامية فـــي شكل دقيق واستبدالها باستيراد الحبوب فقط . مما يتطلب انشـــاء المزيد مـــن المطاحن ، وهذا سيوفر المزيد من الاموال .

٣ ــ ما يتعلق منها بالتسويق والتوزيع :

يعاني نظام التسويق والتوزيع من نقاط ضعف عديدة يمكن ايجازها فيما يأتي :

(١) ضعف جهاز التوزيع الذي يعتمد على عدد قليل من الوسطاء وتجار التفرقة . وكذلك سيطرة عدد قليل من التجار على السوق ، مما يجعل الاسعار عالية تفوق امكانات صغار المنتجين في الريف والعاملين في المدن من ذوي الدخل المحدود .

وهذا يتطلب تشجيع الجمعيات التعاونية للقيام بتسويق وتوزيع السلع الغذائية ، اذ ان ذلك سيساعد في خلق توازن في السوق عن طريق المنافسة التي ستخلقها .

(٢) عدم وجود احتياطي من الغلال مما يجعل حالة الامن الغذائي ضعيفة للغاية في حالة حدوث نقص في الانتاج حينما تكون الظروف الطبيعية غير ملائمة (ينبغي ان يكون هذا الاحتياطي حسب توصيات منظمة الغذاء والزراعة الدولية في حدود ٢١ ٪ من جملة الاستهلاك السنوي) .

وعليه لا بد من تجهيز احتياطي من الحبوب يصل الى ٣٢٥ الف طن في عام ٢٠٠٠ . وهو ما يعادل ٢١ ٪ من الاستهلاك المتوقع في ذلك العام . ويجب أن تكون الزكاة التي تجمع في شكل حبوب جزءا من هذا الاحتياطي ، على أن يحفظ هذا الاحتياطي في مخازن حديثة منتشرة في عدة مناطق من القطر . ويمكن استخدام هذا الاحتياطي بنفس الاسعار المعتادة في حالة ارتفاعها بفعل ممارسات التجار الاحتكارية .

الاشكـــال

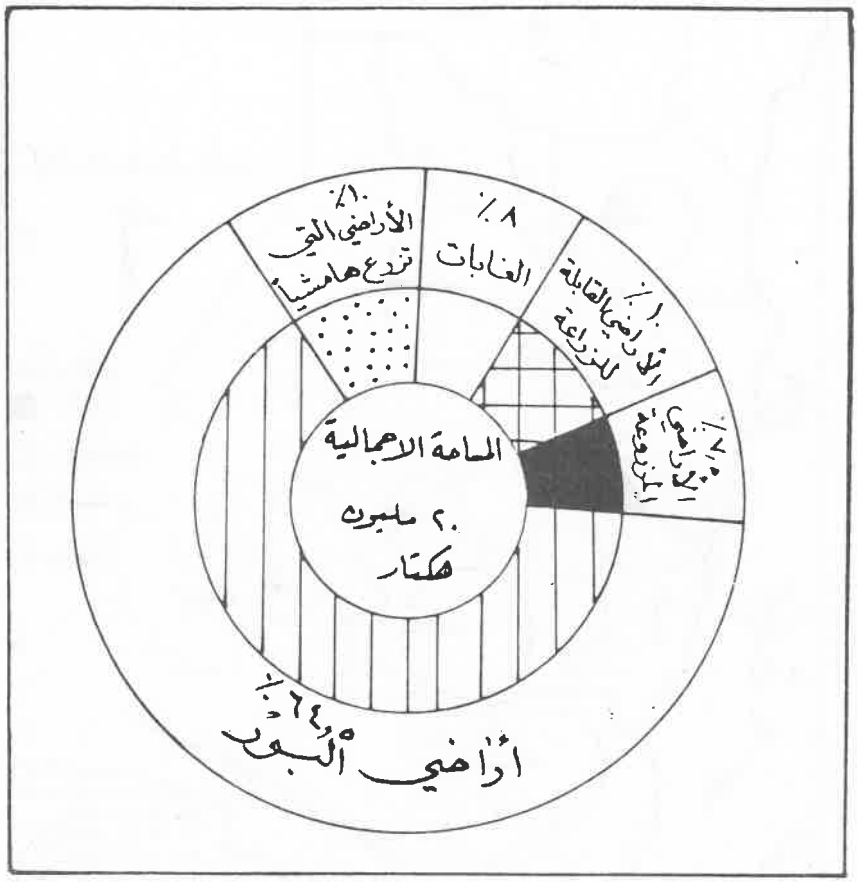

شكل (١) استعمالات الارض في اليمن

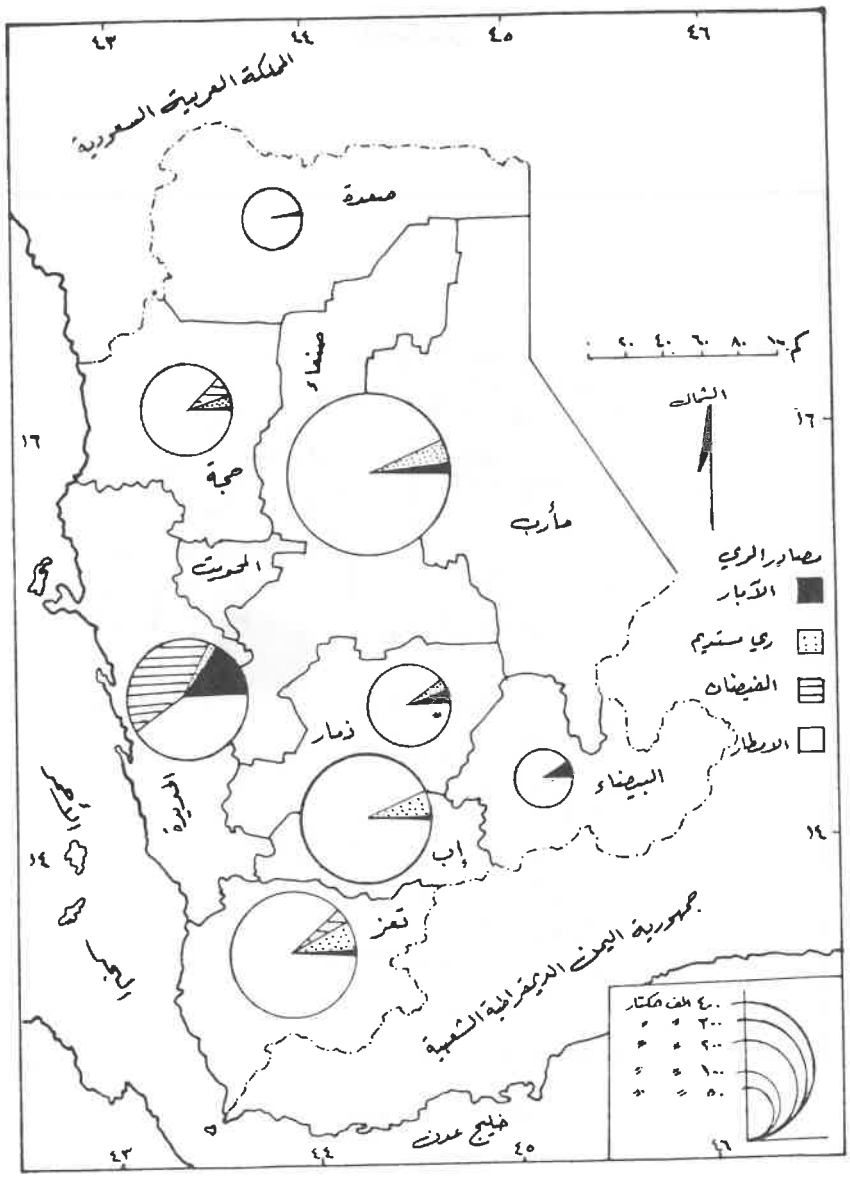

شكل (٢) المساحة المزروعة حسب مصادر الري في اليمن

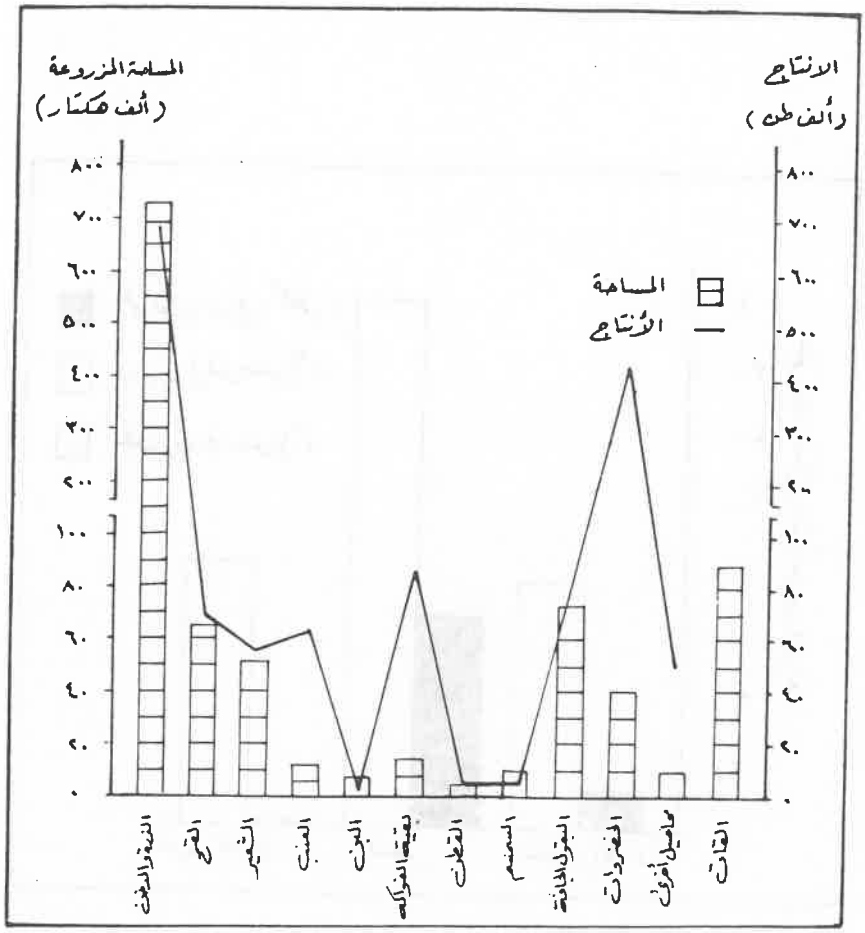

شكل (٣) التركيب المحصولي باليمن (١٩٨١)

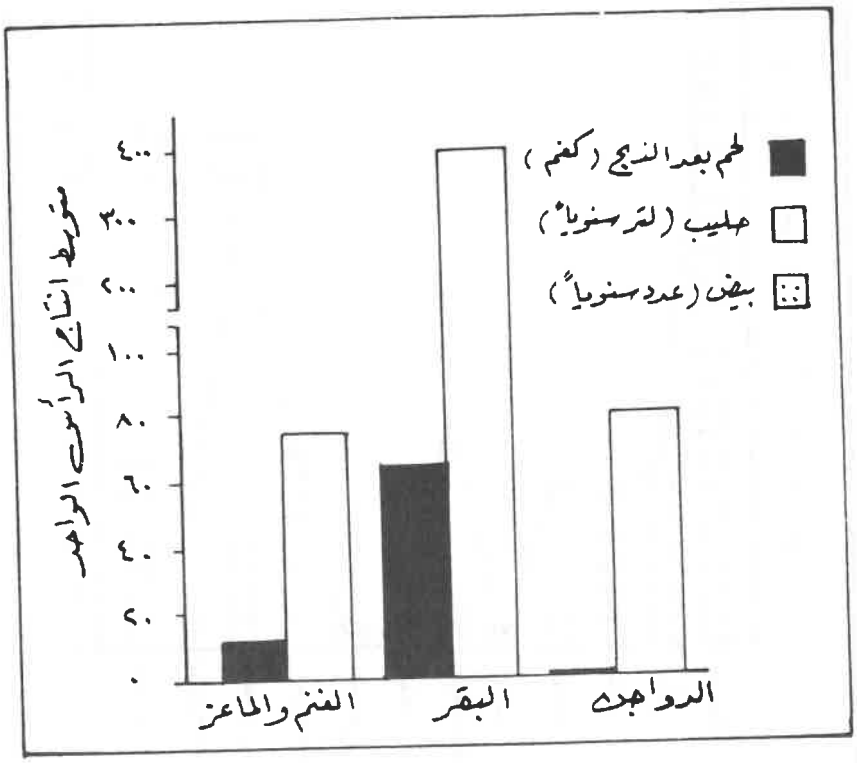

شكل (٤) انتاجية الثروة الحيوانية

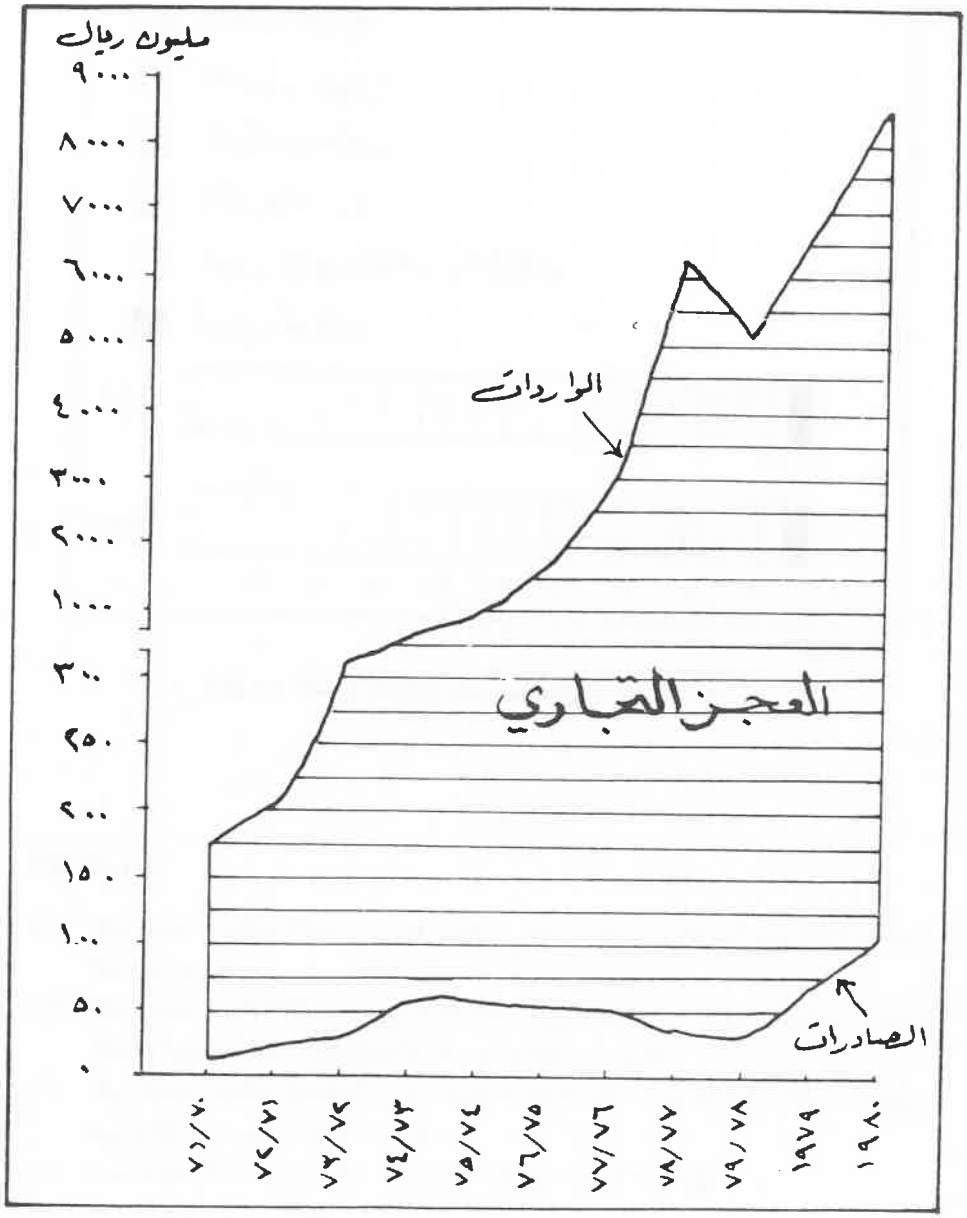

شكل (٥) التجارة الخارجية

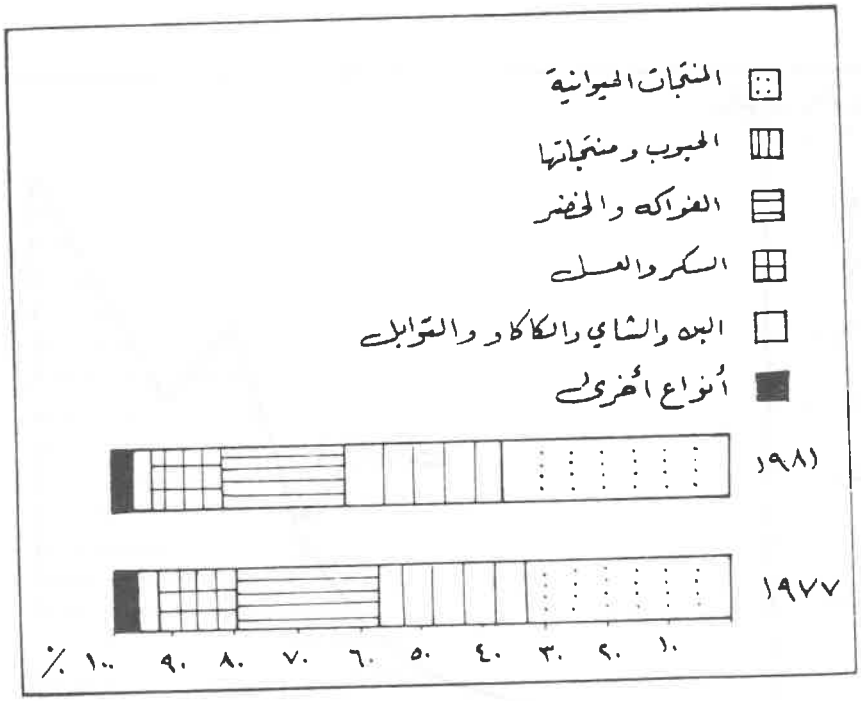

شكل (٦)السلع الغذائية المستوردة عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١

الهوامش

(١) الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، التقرير العالمي عن الاغذية لعام ١٩٨٣ ، روما، ١٩٨٣ ، ص ٥ .

(٢) الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، تقرير مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ، الدورة الثانية والعشرون (٥-١٩٨٣/١١/٢٣) ، روما ، ١٩٨٣ ، ص ٢١ .

(٣) الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، الغذاء أولا ، (يوم الاغذية العالمي ١٦ اكتوبر/ تشرين الاول) ، روما ، ١٩٨١ ، ص ٥ .

(٤) تقرير منظمة الاغذية والزراعة ، الدورة ٢٢ ، مرجع سابق ، ص D4

(٥) نفس المرجع ، ص D4

(٦) نفس المرجع ، ص D2

(٧) تخصص الدول الغنية مبالغ طائلة لصنع السلاح ووسائل التدمير بدلا من قيامها بتقديم المساعدات اللازمة لانقاذ ملايين الجياع في العالم . فاي تقدير انتحاري هذا الذي يجعل العالم يهدر في كل عام (٨٠٠) مليار دولار على النفقات الحربية . في حين لا تتجاوز جميع المساعدات الحكومية المخصصة للتنمية خمس هذا المبلغ ؟ (تقرير منظمة الاغذية والزراعة ، الدورة ٢٢ ، مرجع سابق، صD2).

(٨) منظمة الاغذيةوالزراعة الدولية ، الغذاء أولا ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٩) مقبل أحمد مقبل ، « القطاع الزراعي : أهدافه واستثماراته » ، مجلة الوعي الزراعي (تصدرها وزارة الزراعة في ج ع ي) ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، أغسطس ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

(١٠) ومع ذلك بقي القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للاستخدام حيث يعمل فيه ما يقرب من ثلاثة ارباع السكان من ذوي النشاط الاقتصادي . وذلك بسبب ضعف فرص العمل في القطاعات الاخرى

(U.N., FAO, FAO Production. Yearbook 1982, Vol. 36, FAO Statistics Series No. 47, Rome 1983, Table 3, P. 68.).

(١١) U.N., FAO, FAO Trade, Yearbook 1982, Vol. 36, FAO Statistics Series No. 49, Rome 1983, Table 6, P. 43.

(١٢) مقبل احمد مقبل ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(١٣) يحيى عرودكي ، التجارة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية ، هيئة الامم المتحدة ، مشروع دعم وزارة الاقتصاد ، صنعاء ، نوفمبر (تشرين ثاني) ، ١٩٧٧ ، ص ١١٤ .

(١٤) Noel Grove, "North Yemen", National Geographic, Vol. 156, No. 2, Washington, D.C., August 1979, P. 264.

(١٥) عباس فاضل السعدي ، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن ، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافية الكويتية رقم ٥١ ، شركة المطبعة العصرية ومكتباتها ، الكويت ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٢٢ — ٣٨ .

(١٦) D.N. Kherdekar, The Production and Use of Agricultural Implements Tools and Machines in Yemen Arab Republic, Project Findings and Recommendations, 1978.

مطبوع بالرونيو والصفحات غير مرقمة .

(١٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٦٠٤ .

(١٨) راجع : الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية ، ١٩٧٦ ، ص ١٤ — ١٦ .

(١٩) عباس فاضل السعدي ، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، السلسلة الجماهيرية (رقم ٤٤) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٨١ .

(٢٠) عباس فاضل السعدي ، التوزيع الجغرافي للسكان ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٥٨٠ — ٥٨٤ .

(٢٢) عباس فاضل السعدي ، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٢٣) الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ادارة الاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، السنة الحادية عشرة ، مطابع بنك المعلومات ووحدة البيانات المركزية ، صنعاء ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٥٨ — ٦١ .

(٢٤) FAO Production, Yearbook 1982, Op. Cit., P. 68.

(٢٥) كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ — ٣٠٧ .

(٢٦) تشير مشاهدات الباحث الميدانية في العديد من مناطق الريف اليمني الى ان الوضع المعاشي في الريف هو أفضل من مثيله في ريف عدد كبير من الدول النامية ، حيث تتلقى الاسر الريفية معونات من ابنائها المهاجرين في الخارج فتسهم في رفع حصة الفرد من الدخل ، بالاضافة الى الموارد التي يحصلون عليها من امتلاكهم لمزارع القات .

(٢٧) محمد حسين جغمان ، « التنمية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية » ، مجلة الوعي الزراعي (تصدرها وزارة الزراعة في الجمهورية العربية اليمنية) ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، اغسطس ١٩٧٨ ، ص ٥ .

(٢٨) يعادل الدولار الامريكي نحو ٤ر٥ ريال يمني في تلك الفترة (١٩٨١) .

(٢٩) كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .

(٣٠) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة انتاج وتسويق الخضر والفاكهة بالجمهورية العربية اليمنية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، يوليو (تموز)، ١٩٧٧ ، ص ٢ .

(٣١) عادل ابراهيم هندي ، التخصص الاقتصادي للزراعة بالجمهورية العربية اليمنية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٥ .

(٣٢) كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٣٣) فهمي هويدي ، « نقوش عصرية على جدران صنعاء » ، مجلة العربي ، الكويت ، العدد ٢٤٥ ، ابريل (نيسان) ١٩٧٩ ، ص ١١٠ .

(٣٤) الجمهورية العربية اليمنية ، البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي التاسع (١٩٧٩ — ١٩٨٠)، مطابع اليمن العصرية ، صنعاء ، ص ٧١ .

(٣٥) تنبأت وزارة المالية اليمنية بأن الانفاق الحكومي سيصل في عام ١٩٨٥ الى ٨٨٩٥ مليون ريال (١٣٦٨ مليون دولار) . في حين ستصل العائدات الى ٦٢٢٨ مليون ريال (٩٥٨ مليون دولار) . ومن المتوقع ان تزداد العائدات بنسبة ٢ر١٤ ٪ عن عام ١٩٨٤ ، والنفقات بنسبة ٥ر٩ ٪ .

(٣٦) جريدة الجمهورية ، بغداد ، عدد ٥٥٨٠ ، السنة ١٨ في ١٣ كانون الاول ١٩٨٤ .

(٣٧) منصور شملان ، « الثروة المعدنية واحتمالات تواجدها بالجمهورية العربية اليمنية » ، جريدة الثورة ، صنعاء ، عدد ٤١٧٣ في ١٩٨٢/١/١٩ .

(٣٨) وبالاضافة الى المعادن المشار اليها فان التحريات تشير الى غنى أراضي اليمن بمعادن اخرى مثل خامات القصدير والحديد والنحاس والكوبلت والنيكل والرصاص والزنك واحجار الرخام والكرانيت والاسبستوس والميكا .

(٣٩) عنايات الطحاوي ، اقتصاديات شبه الجزيرة العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ٨٨ .

(٤٠) يعد عائد الهجرة أهم قطاع اقتصادي بعد الزراعة ، واكبر مصدر للعملات الاجنبية في اليمن ، بحيث بلغت جملة التحويلات الخارجية للمغتربين اليمنيين سنة ١٩٧٨/٧٩ نحو ٦٤٠٤ مليون ريال . وان أكثر من نصف مليون اسرة يمنية يعالون من أفراد موجودين في الخارج (عباس فاضل السعدي ، القات في اليمن — دراسة جغرافية ، منشورات وحدة البحث والترجمة بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، مطابع كويت تايمز ، ١٩٨٣ ، ص ١١٢) .

(٤١) راشد البراوي ، اقتصاديات العالم العربي ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣، ص ٢٢٧ .

(٤٢) محمد متولي ومحمود ابو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، ج٣ (جغرافية اليمن الشمالي) ، ط ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ وعادل ابراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص٣٤ — ٣٥ .

(٤٣) FAO Production Yearbook 1982, Op. Cit., Table 15, P. 106 & Table 23, P. 119.

(٤٤) الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، موجز الخطة الخمسية الاولى للجمهورية العربية اليمنية ٧٧/١٩٧٦ — ٨١/١٩٨٠ ، بيروت ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ ، جدول ١٦ ، ص ٤٩ .

(٤٥) H. Steffen and Others, Final Report of the Swiss Airphoto Interpretation Team, Dept. of Geography, University of Zurich, Zurich, April, 1975, P. 1/148.

(٤٦) أحمد حبيب رسول ، «بعض الملامح الاقتصادية للجمهورية العربية اليمنية» ، مجلة كلية الاداب ، جامعة صنعاء ، العدد الثاني ، اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٣ — ١٤ .

(٤٧) موجز الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق ، جدول ١٦ ، ص ٤٩ .

(٤٨) عادل ابراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤٩) الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، الغذاء أولا ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٥٠) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الجدوى الفنية والاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة في منطقتي الخولان وبني حشيش بالجمهورية العربية اليمنية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، يوليو (تموز) ، ١٩٧٧ ، ص ٥٤ .

(٥١) علي بن علي مسعود ، « العنب وأهميته الاقتصادية » ، مجلة الوعي الزراعي ، السنة الثالثة، العدد السابع ، ابريل ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .

(٥٢) جامعة الدول العربية ، دراسة انتاج وتسويق الخضر والفاكهة ، مرجع سابق ، ص هـ .

(٥٣) Government of Japan, Overseas Technical Cooperation Agency, Japanese Survey Team, YAR: Survey Report on Economic Development, October, 1972, P. 20.

محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠٢ ، وجامعة الدول العربية ، انتاج

وتسويق الخضر والفاكهة ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ، والجمهورية العربية اليمنيـــة ، وزارة الزراعة والثروة السمكية ، المشروع الوطني لتطوير زراعة البن ، الادارة العامة للبن ، الخطة الخمسية الثانية للمشروع ١٩٨٢ — ١٩٨٦ (مطبوع بالرونيو ، صنعاء) ص ١٢ .

(٥٤) FAO Monthly Bulletin of Statistics, Vol. 7, No. 1, January 1984, Table 12, P. 21.

(٥٥) محمد متولي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

(٥٦) موجز الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق ، جدول ١٦ ، ص ٤٩ .

(٥٧) عباس فاضل السعدي ، القات في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٥٨) الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الاولى ٧٧/١٩٧٦ — ٨١/١٩٨٠ ، الكتاب الثاني ، تحليل الوضع الراهن ، مطبعة دار الكتاب ، دمشق ، ص ٣٣ — ٣٤ .

(٥٩) راجع كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، ص ٨٥ — ٨٨ .

(٦٠) عباس فاضل السعدي ، القات في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٦١) كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٦٢) أنظر جدول رقم (٥) .

(٦٣) التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٦٤) نفس المرجع ، ص ٣٠ .

(٦٥) البنك المركزي اليمني ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

(٦٦) راجع : الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الاولى ٧٧/١٩٧٦ — ٨١/١٩٨٠ ، الكتاب الرابع ، الاهداف العينية ، مطبعة دار الكتاب ، دمشق ، ص ٩٢ — ٩٤ .

(٦٧) FAO Production Yearbook 1982, Op. Cit., Tables 96–98, PP. 243–247.

(٦٨) Ibid, Table 94, P. 237.

(٦٩) السنبوق ، مركب شراعي ينقل عدة اشخاص .
الهوري : مركب شراعي صغير ذو مجذافين .

(٧٠) الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الاولى ٧٧/١٩٧٦ — ٨١/١٩٨٠ ، الكتاب الاول ، تقييم فترة البرنامج الانمائي الثلاثي ، مطبعة دار الكتاب ، دمشق ، ص ٦١ .

(٧١) بلغ العجز في الميزان التجاري عام ١٩٦٤ نحو ١٨ مليون ريال (حوالي ٤ ملايين دولار) ، ارتفع الى ٨٠٧ مليون ريال (١٧٩٫٣ مليون دولار) في عام ١٩٧٤ (الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط ، ادارة الاحصاء ، كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٣ ، السنة الثالثة ، جدول رقم ٤٢ ، ص ٧٧ ، وجامعة الدول العربية ، دراسة انتاج وتسويق الخضر والفاكهة ، مرجع سابق ، ص ١) .

(٧٢) U.N., FAO, FAO Trade Yearbook 1982, Op. Cit., Table 36, P. 110.

(٧٣) Ibid, Tables: 48, 66, PP. 173, 178.

(٧٤) Noel Grove, Op. Cit., PP. 264, 267.

(٧٥) FAO Trade Yearbook 1982, Op. Cit., Table 177, P. 350.

(٧٦) أشار تقرير لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية الى ان قيمة مستوردات الاغذية يكلف القطر اليمني اكثر من ١ر١ مليار دولار في السنة (منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، الغذاء اولا ، مرجع سابق ، ص ١٠) .

(٧٧) يحيى عرودكي ، مرجع سابق ، جدول رقم (٧) ، ص ٣٣ .

(٧٨) (60) FAO Trade Yearbook 1982, Op. Cit., Table 36, P. 110.

(٧٩) (61) Noel Grove, Op. Cit., PP. 264, 267.

(٨٠) FAO Trade Yearbook 1982, Op. Cit., Tables 48, 66, PP. 173, 178.

(٨١) Ibid, Table 70, P. 183.

(٨٢) كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، جدول ٤٥ ، ص ٨١ .

(٨٣) جامعة الدول العربية ، دراسة انتاج وتسويق الخضر والفاكهة ، مرجع سابق ، ص ١

(٨٤) انظر جدول رقم (٥) .

(٨٥) التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٨٦) U.N. (ECWA) and FAO Agriculture & Development, No. 4, June 1981, Appendix 1, Table 1, P. 94..

(٨٧) FAO Production Yearbook 1982, Op. Cit., Tables 9–13, PP. 86–94.

(٨٨) احمد سعيد النواوي ، اتحاد الجامعات العربية ، سلسلة الندوات : الدراسات الزراعية ، الندوة الرابعة لعمداء كليات الزراعة بالجامعات العربية المنعقدة بالخرطوم في ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٦ ، جدول رقم (١) ، ص ٥٧ — ٥٨ .

(٨٩) تبلغ دالة الوطن العربي ككل (٥ر٢) .

(٩٠) عباس فاضل السعدي ، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء ، مرجع سابق ، ص ١١٨ — ١١٩ .

(٩١) يحيى عرودكي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٩٢) B.W. Seager, "The Yemen", the Royal Central Asian, XLII, July–Oct., 1955, P. 229.

(٩٣) يحيى عرودكي ، مرجع سابق ، ص ١١٦ — ١١٧ .

(٩٤) محمد حسين جغمان ، « الامن الغذائي » ، مجلة الوعي الزراعي ، صنعاء ، السنة الثالثة ، العدد السابع ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٦ .

(٩٥) نفس المرجع ، ص ٦ .

(٩٦) محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٩٧) FAO Production Yearbook 1982, Op. Cit., Table 103, PP. 261–262.

(٩٨) راجع : عباس فاضل السعدي ، التقييم الجغرافي ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٩٩) FAO Production Yearbook 1982, Op. Cit., Table 103, PP. 261–262.

(١٠٠) بينما كانت ٢ر٥٩ غرام يوميا عام ١٩٧٢ — ٧٤ يقابلها ٦٢ غراما يوميا لاجمالي الوطن العربي (عباس فاضل السعدي ، التقييم الجغرافي ، مرجع سابق ، ص ١٣٤) .

(١٠١) FAO Production Yearbook 1982, Op. Cit., Table 104, PP. 263–264.

(١٠٢) Ibid, Table 105, PP. 265–266.

(١٠٣) وزارة التموين ، المؤسسة اليمنية العامة للحبوب بالتعاون مع وزارة الصحة اليمنية وبمساعدة وكالة الصحة والخدمات الانسانية بالولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية بوزارة الخارجية الامريكية ، الجمهورية العربية اليمنية — المسح العام للتغذية ، ١٩٧١ (ملخص التقرير والتوصيات) ، ص ٢٢ .

(١٠٤) وزارة التموين ، المؤسسة اليمنية العامة للحبوب ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(١٠٥) نفس المرجع ، ص ٢٣ .

(١٠٦) Noel Grove, Op. Cit., P. 256.

(١٠٧) محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٩ .

(١٠٨) Noel Grove, Op. Cit., P. 256.

(١٠٩) كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٤٨ .

(١١٠) في عام ١٩٧٥ بلغت الواردات من المنتجات الغذائية نحو ٥٧ ضعفا من قيمة الصادرات من نفس المواد ، وحوالي ١٢ ضعفا من قيمة الصادرات جميعها .

(١١١) لقد تم تفصيل السياسات المتصلة بانتاج الغذاء لانها اهم بند من بنود المقترحات حيث تتأثر بها السياسات الاخرى المرتبطة بالاستهلاك والاستيراد والتسويق .

(١١٢) أ) يخترق النطاق الاوسط من سهل تهامة ثمانية اودية رئيسة (حرض ، مور ، سردد ، سهام ، رماع ، زبيد ، رسيان ، موزع) ، بالاضافة الى ١٥ واديا صغيرا .

(١١٣) لقد تمت تجربة محدودة في وادي رماع بسهل تهامة تضمنت العناية بتسميد التربة وريها ومكافحة الآفات الزراعية فكانت النتيجة أن تضاعف انتاج القمح والشعير نحو (٢٠) مرة . ولنا من هذه التجربة أن نتصور أي مستقبل زاهر ينتظر سهل تهامة اذا ما توفر له الحد الادنى من الاهتمام .

(١١٤) عباس فاضل السعدي ، التوزيع الجغرافي للسكان ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(١١٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة انتاج وتسويق الخضر والفاكهة ، مرجع سابق ، ص د ، هـ .

(١١٦) راجع : عمر مختار عجول (خبير اللجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا) ، خلاصة لدراسة الامن الغذائي في اليمن ، وزارة الزراعة ، صنعاء ، مطبوع بالآلة الكاتبة ، ١٩٨٠ ، ص ١ — ٦ .

المراجـــع

أولا — مراجع باللغة العربية :

١ — الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، التقرير العالمي عن الاغذية لعام ١٩٨٣ ، روما ، ١٩٨٣ .

٢ — الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، تقرير مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ، الدورة الثانية والعشرون (٥ — ١٩٨٣/١١/٢٣) ، روما ، ١٩٨٣ .

٣ ــ الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، الغذاء أولا ، (يوم الاغذية العالمي ١٦ اكتوبر/تشرين الاول) ، روما ، ١٩٨١ .
٤ ــ البراوي ، راشد ، اقتصاديات العالم العربي ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
٥ ــ البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي التاسع (١٩٧٩ ــ ١٩٨٠) ، مطابع اليمن العصرية ، صنعاء .
٦ ــ جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برامج الامن الغذائي العربي ، ج ٢ (الموارد الطبيعية) ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، أغسطس (آب) ١٩٨٠ .
٧ ــ جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الجدوى الفنية والاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة في منطقتي الخولان وبني حشيش بالجمهورية العربية اليمنية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، يوليو (تموز) ، ١٩٧٧ .
٨ ــ جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة انتاج وتسويق الخضر والفاكهة بالجمهورية العربية اليمنية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، يوليو (تموز) ١٩٧٧ .
٩ ــ جريدة الجمهورية ، بغداد ، عدد ٥٥٨٠ ، السنة ١٨ في ١٣ كانون الاول ١٩٨٤ .
١٠ ــ جغمان ، محمد حسين ، « الامن الغذائي » ، مجلة الوعي الزراعي ، صنعاء ، السنة الثالثة ، العدد السابع ، ابريل ١٩٧٩ .
١١ ــ جغمان ، محمد حسين ، « التنمية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية » ، مجلة الوعي الزراعي (تصدرها وزارة الزراعة في الجمهورية العربية اليمنية) ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، اغسطس ١٩٧٨ .
١٢ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ادارة الاحصاء، كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٣ ، السنة الثالثة .
١٣ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ادارة الاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ ، السنة العاشرة .
١٤ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ادارة الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، السنة الحادية عشرة ، مطابع بنك المعلومات ووحدة البيانات المركزية ، صنعاء ، ابريل ١٩٨٢ .
١٥ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية ، ١٩٧٦ .
١٦ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الاولى ٧٧/١٩٧٦ ــ ٨١/١٩٨٠ ، الكتاب الاول ، تقييم فترة البرنامج الانمائي الثلاثي، مطبعة دار الكتاب ، دمشق .
١٧ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الاولى ٧٧/١٩٧٦ ــ ٨١/١٩٨٠ ، الكتاب الثاني ، تحليل الوضع الراهن ، مطبعة دار

الكتاب ، دمشق .

١٨ — الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط، الخطة الخمسية الاولى ٧٧/١٩٧٦ — ٨١/١٩٨٠ ، الكتاب الرابع ، الاهداف العينية ، مطبعة دار الكتاب ، دمشق .

١٩ — الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، موجز الخطة الخمسية الاولى للجمهورية العربية اليمنية ٧٧/١٩٧٦ — ٨١/١٩٨٠ ، بيروت ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ .

٢٠ — الجمهورية العربية اليمنية ، وزارة الزراعة والثروة السمكية ، المشروع الوطني لتطوير زراعة البن ، الادارة العامة للبن ، الخطة الخمسية الثانية للمشروع ١٩٨٢ — ١٩٨٦ (مطبوع بالرونيو ، صنعاء) .

٢١ — رسول ، احمد حبيب ، « بعض الملامح الاقتصادية للجمهورية العربية اليمنية » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، العدد الثاني ، اكتوبر ١٩٧٩ .

٢٢ — السعدي ، عباس فاضل ، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، السلسلة الجماهيرية (رقم ٤٤) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٢٣ — السعدي عباس فاضل ، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن ، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية رقم ٥١ ، شركة المطبعة العصريةومكتباتها، الكويت ، مارس ١٩٨٣ .

٢٤ — السعدي عباس فاضل ، القات في اليمن — دراسة جغرافية ، منشورات وحدة البحث والترجمة بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، مطابع كويت تايمز ، ١٩٨٣ .

٢٥ — شعلان منصور ، الثروة المعدنية واحتمالات تواجدها بالجمهورية العربية اليمنية ، جريدة الثورة ، صنعاء ، عدد ٤١٧٣ في ١٩٨٢/١/١٩ .

٢٦ — الطحاوي ، عنايات اقتصاديات شبه الجزيرة العربية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠.

٢٧ — عجول ، عمر مختار ، خلاصة لدراسة الامن الغذائي في اليمن ، وزارة الزراعة ، صنعاء ، مطبوع بالآلة الكاتبة ، ١٩٨٠ .

٢٨ — عرودكي ،يحيى ، التجارة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية ، هيئة الامم المتحدة ، مشروع دعم وزارة الاقتصاد ، صنعاء ، نوفمبر (تشرين ثاني) ، ١٩٧٧ .

٢٩ — العطار ، محمد سعيد ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٥ .

٣٠ — مقولي ، محمد ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، ج ٣ (جغرافية اليمن الشمالي) ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٣١ — مسعود ، علي بن علي ، « العنب واهميته الاقتصادية » ، مجلة الوعي الزراعي ، صنعاء ، السنة الثالثة ، العدد السابع ، ابريل ١٩٧٩ .

٣٢ — مقبل ، مقبل احمد « القطاع الزراعي : أهدافه واستثماراته » ، مجلة الوعي الزراعي ،

صنعاء ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، أغسطس ١٩٧٨ .
٣٣ ــ النواوي ، احمد سعيد ، اتحاد الجامعات العربية ، سلسلة الندوات : الدراسات الزراعية ، الندوة الرابعة لعمداء كليات الزراعة بالجامعات العربية المنعقدة بالخرطوم في ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٦ .
٣٤ ــ هندي ، عادل ابراهيم ، التخصص الاقتصادي للزراعة بالجمهورية العربية اليمنية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٣٥ ــ هريدي ، فهمي ، « نقوش عصرية على جدران صنعاء » مجلة العربي ، الكويت ، العدد ٢٤٥ ، ابريل (نيسان) ١٩٧٩ .
٣٦ ــ وزارة التموين ، المؤسسة اليمنية العامة للحبوب بالتعاون مع وزارة الصحة اليمنية وبمساعدة وكالة الصحة والخدمات الانسانية بالولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية بوزارة الخارجية الامريكية ، الجمهورية العربية اليمنية ــ المسح العام للتغذية ، ١٩٧١ (ملخص التقرير والتوصيات) .

ثانيا ــ مراجع باللغة الانكليزية :

36– FAO Monthly Bulletin of Statistics, Vol. 7, No. 1, January 1984.
37– Government of Japan, Overseas Technical Cooperation Agency, Japanese Survey Team, YAR: Survey Report on Economic Development, October, 1972.
38– Grove, Noel, "North Yemen", National Geographic, Vol. 156, No. 2, Washington, D.C., August 1979.
39– Kherdekar, D.N., The Production and Use of Agricultural Implements Tools and Machines in Yemen Arab Republic, Project Findings and Recommendations, 1978.
40– Seager, B.W., "The Yemen", the Royal Central Asian, XLII, July-Oct., 1955.
41– Steffen, H. and Others, Final Report of the Swiss Airphoto Interpretation Team, Dept. of Geography, University of Zurich, Zurich, April 1975.
42– U.N. (ECWA) and FAO Agriculture & Development, No. 4, June 1981.
– U.N., FAO, FAO Production Yearbook 1982, Vol. 36, FAO Statistics Series No. 47, Rome 1983.
44– U.N., FAO, FAO Trade Yearbook 1982, Vol. 36, FAO Statistics Series No. 49, Rome 1983.

للمؤلف :

* دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٠ .
* القات في اليمن ــ دراسة جغرافية ، منشورات جامعة الكويت ، ١٩٨٣ .
* التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن ، نشرة دورية رقم ٥١ يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، مارس ١٩٨٣ .
* التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٤ .
* مدينة صنعاء : نشأتها ، سكانها ، عمارتها (بحث منجز ينتظر الطبع) .

الإداري

دورية متخصصة في مجال الادارة العامة
ربع ســـنوية
تصدر عن معهد الادارة العامة
مسقط : سلطنة عمان ص.ب ٤٩٩٤ روي
وزارة شؤون الديوان السلطاني

★ **الاهـــداف :**

- نشر الثقافة والوعي الاداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الاداري
- عرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيان انجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى واجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة .
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهد الادارة المختلفة والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية

* * * * *

★ **شروط النشر :**

- مراعاة الأسلوب العلمي في طرح الموضوع ومعالجته
- اثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس
- تخصص مكافأة مالية لكل بحث يتم قبوله للنشر

* * * * *

★ **الاشتراكات :**

٢٠ ريالا عمانيا أو ما يعادلها للجهات الحكومية والمؤسسات
٨ ريالات عمانية أو ما يعادلها للأفراد

* برقيا : معهداره / تلكس : ٣٢٧٥ أم بي ديوان / هاتف ٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٠٦٥